E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2010/WG.1/4
9 July 2010
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة عمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الإسكوا:
إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية
بيروت، ١٩-٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠

التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة: سوريا، لبنان، الأردن ومصر

إعداد

د. محمد الخشاني
بمساهمة د. محمد بنسعيد
الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

10-0264

التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة: سوريا، لبنان، الأردن ومصر

ملخص تنفيذي
مقدمة

I- مراجعة نظرية
١- اشكالية التعريف والتقييم
٢- الدوافع المؤثرة في التحويلات

II- التحويلات في البلدان المشرقية
١- التحويلات الواردة
٢- التحويلات المرسلة
٣- توزيع التحويلات حسب بلدان الإقامة
٤- التحويلات الفردية
٥- التحويلات غير الرسمية
٦- كلفات التحويل

III- أهمية التحويلات على المستوى الماكر واقتصادي
١- نسبة التحويلات الرسمية إلى الناتج المحلي الاجمالي
٢- نسبة التحويلات الرسمية إلى صادرات السلع والخدمات
٣- نسبة التحويلات الرسمية إلى الواردات السلعية
٤- نسبة التحويلات الرسمية إلى المداخيل السياحية
٥- نسبة التحويلات الرسمية إلى مخزون العملات الأجنبية
٦- نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستثمارات الخارجية المباشرة
٧- نسبة التحويلات الرسمية إلى المساعدات الإنمائية الرسمية

IV- الآثار الاقتصادية والاجتماعية
١- الاستثمار
٢- أثر الهجرة على الأسرة

V- التجارب الحسنة
١- التجربة المكسيكية
٢- التجربة الفيليبيني
٣- تجربة المملكة المتحدة
٤- التجربة المغربية: جمعية الهجرة والتنمية

٥- التجارب المحلية

VI- الأبعاد والتوصيات

- الخاتمة
- ملاحق
- بيبليوغرافيا

ملخص تنفيذي

تعتبر دول المشرق العربي الأربعة مصر والأردن و لبنان و سوريا من أهم المناطق الموفدة للهجرة. وقد أصبحت هذه الهجرة في العقود الأخيرة ظاهرة مجتمعية بارزة. وهي اليوم تشكل نظرا للأهمية التي أصبحت تكتسيها موضوعا محوريا له انعكاسات عدة: فمع تكوّن جالية مشرقية مهمة في حجمها، أصبحت هذه تمثل مكونا أساسيا في العلاقات مع دول الاستقبال وخاصة بعد أن تحول المشروع الهجري بالنسبة للكثير من المهاجرين، خاصة اللبنانيين منهم وأولائك الذين يقيمون في أوروبا وأمريكا من مشروع مؤقت إلى إقامة دائمة. ولكن رغم هذا التحول، فقد ظلت هذه الجالية على ارتباط وطيد مع بلدانها الأم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويحظى البعد الاقتصادي نظرا لوقعه على التنمية بمكانة خاصة في هذه العلاقات.

إن التدبير العقلاني لمسألة الهجرة يقتضي تبني مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الهجرة والتنمية. إن تحليل هذه العلاقة يرتكز على إشكالية متعددة الأبعاد تتمحور حول النقاط الرئيسية التالية ١)التحويلات المالية (الواردة والمرسلة)، ٢) التحويلات غير الرسمية، ٣) كلفات التحويل، ٤) الآثار الاقتصادية لهذه التحويلات، ٥) الأبعاد المستقبلية والتوصيات.

ولا بد من الإشارة أنه فيما يتعلق بالإجابة على كل الإشكاليات المطروحة، واجهنا بعض الصعوبات الناتجة عن نقص في الأبحاث والمعطيات الإحصائية بالنسبة لبعض الدول إضافة إلى اختلاف في المعطيات الإحصائية حسب المصادر.

ومما لاشك فيه أن الهجرة المشرقية تطرح عدة تحديات فالتحويلات المالية تشكل موردا رئيسيا من العملة الصعبة بالنسبة للدول الأربعة والحفاظ على هذا المورد هو مسألة حيوية لدعم التنمية في هذه البلدان. والأمر هنا لايقتصر على التحويلات بل كذلك الاستثمارات. وفي هذا السياق يشكل بروز نماذج جديدة من المهاجرين تستثمر في عدة قطاعات في دول الاستقبال فرصة بالنسبة لهذه الدول. وبديهي أن الارتباط العاطفي والثقافي لهذه الصفوة لا يكفي لتحفيزها على الاستثمار في البلدان الأصل، لذا يجب دعم ذلك بتحفيزات ذات طابع اقتصادي مع خلق مناخ ملائم للاستثمار. وهذا يقتضي بداية مراجعة إدراك دور المهاجر الحالي والمحتمل من طرف جميع المؤسسات. فهذه يجب أن تنظر إلى هؤلاء باعتبارهم فاعلين وشركاء يدعمون المجهود التنموي.
على ضوء الأبعاد المستقبلية للاقتصاديات المشرقية، ما من شك أن ذاك يظل الطريق الأمثل الذي من شأنه أن يجعل من الهجرة وسيلة للتنمية ومن المهاجر فاعلا أساسيا في إنعاشها.

مقدمة

تعتبر دول المشرق العربي من أهم المناطق الموفدة للهجرة. وقد أصبحت هذه الهجرة في العقود الأخيرة ظاهرة مجتمعية بارزة. وهي اليوم تشكل نظرا للأهمية التي أصبحت تكتسيها موضوعا محوريا له انعكاسات عدة: فمع تكوّن جالية مشرقية مهمة في حجمها، أصبحت هذه تشكل مكونا أساسيا في العلاقات مع دول الاستقبال وخاصة بعد أن تحول المشروع الهجري بالنسبة للكثير من المهاجرين، خاصة اللبنانيين منهم وأولائك الذين يقيمون في أوروبا وأمريكا من مشروع مؤقت إلى إقامة دائمة. ولكن رغم هذا التحول، فقد ظلت هذه الجالية على ارتباط وطيد مع بلدانها الأم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويحظى البعد الاقتصادي نظرا لوقعه على التنمية بمكانة خاصة في هذه العلاقات.

إن التدبير العقلاني لمسألة الهجرة يقتضي تبني مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الهجرة والتنمية. إن تحليل هذه العلاقة يرتكز على إشكالية متعددة الأبعاد تتمحور حول المحاور التالية ١)التحويلات المالية ٢) توظيف هذه التحويلات ٣) الآثار الاقتصادية لهذه التحويلات4)الأبعاد المستقبلية والتوصيات.

ولا بد من الإشارة أنه فيما يتعلق بالإجابة على كل الإشكاليات المطروحة، واجهنا بعض الصعوبات الناتجة عن نقص في الأبحاث والمعطيات الإحصائية بالنسبة لبعض الدول كلبنان وسوريا إضافة إلى اختلاف في المعطيات الإحصائية حسب المصادر ومرجع ذلك إلى عدم وجود قنوات محددة في عمليات التحويل تمكن من تحديد نسبة الأموال المحولة إضافة لاستخدام أكثر من وسيط أثناء عملية التحويل[1].

ويركز البحث أساسا على التحليل الماكر واقتصادي لافتقارنا إلى مراجع تتناول بالدراسة الجانب الميكرواقتصادي.

I- مراجعة نظرية

اعتبارا لدورها الاقتصادي والاجتماعي، حظيت التحويلات بأهمية بالغة على المستوى النظري. وسنركز في هذا الجانب على إشكالية التعريف والتقييم والدوافع التي تحفز المهاجر على الادخار والتحويل.

١- إشكالية التعريف والتقييم

تعتبر التحويلات المالية رهانا أساسيا في الإشكالية الهجرية وذلك على المستويين الماكرو والميكرو-اقتصادي، بحيث تشكل تحويلات الأموال مصدرا مهما من العملة الصعبة في البلدان الأصل ودخلا للكثير من الأسر ويتكون دخل المهاجر من عناصر مختلفة:

- العائد المباشر: ويتشكل بالخصوص من الأجور والمكافآت الناتجة عن النشاط المهني للمهاجر.
- العائد الغير مباشر: و يتكون من التعويضات الممنوحة من طرف صناديق التعويضات العائلية للمهاجر عندما يستفيد منها هذا الأخير والمساعدات المختلفة (الناتجة عن غير مساهمته) والتي يستفيد منها

[1] وقد أدى هذا الوضع إلى اعتماد المغتربين على قنوات غير رسمية وغير نظامية لإرسال تحويلاتهم المالية كمكاتب السياحة والسفر، والاستيراد والتصدير والتي تستطيع توفير الغطاء القانوني ودون أي ملاحقة قانونية.

في المجال الصحي والمساعدة الاجتماعية والتعويضات عن البطالة عندما تكون إقامته قانونية وفي البلدان التي تضمن ذلك.

قبل الخوض في التقييم الإجمالي لهذه التحويلات في البلدان المشرقية[٢]، لا بأس من التذكير أن حجم توفير المهاجرين يتوقف بالأساس على الظروف العامة للحياة في بلد الاستقبال ودرجة اندماج المهاجر وتبنيه لنمط الاستهلاك السائد.
وعموما، يتوقف مستوى الادخار على الأهداف التي حددها المهاجر لمشروعه الهجري، بحيث تشكل خطط المستقبل للمهاجر عاملاً حاسماً في استعماله لدخله. وهنا تعتبر الهجرة مشروعاً اقتصادياً مبنياً على ادخار حد أقصى للدخل.

وإجمالاً، تبقى تحويلات المهاجرين مفهوماً مبهماً يصعب ضبطه وذلك بسبب تنوع أشكال التحويلات والقنوات المستعملة، فهناك مسالك مهيكلة "مرئية " ومسالك غير مهيكلة وبالتالي"غير مرئية":

الشكل الأول يتكون من القنوات الرسمية، المسجلة في ميزان الأداءات في صنف "التحويلات بدون مقابل.

الشكل الثاني لا يظهر ضمن الإحصاءات الرسمية ويضم عمليات مختلفة:

- السيولة المالية التي يدخلها المهاجر معه بمناسبة العودة من أجل قضاء العطلة في بلده أو تلك التي يرسلها عن طريق بعض الأشخاص. تسلك هذه التحويلات قنوات غير مهيكلة في اتجاه بلدان الأصل، هذه القنوات غالباً ما تتشكل عن طريق الروابط العائلية والتجارية. هذه السيولة المالية تزود سوق الصرف الموازي بالعملة الصعبة.

- المقاصة بين المواطنين وهو ميكانيزم يقتضي أن يسدد المهاجر في بلد الاستقبال لحساب مواطن من معارفه المشتريات أو الفواتير، وفي المقابل يزود المواطن رصيد حساب المهاجر في البلد الأصلي أو حساب أسرته بالعملة الوطنية. وتنتشر هذه الممارسة بسبب عدم قابلية عملات دول الإرسال للتحويل ووجود مراقبة لسوق الصرف.

- التحويلات العينية وهي الممتلكات المادية التي يدخلها المهاجر إلى البلد الأصلي ويتعلق الأمر خاصة بالأثاث وأدوات التجهيز المنزلي والآلات الالكترونية، الخ. وتخصص هذه المنتجات إما للاستهلاك الشخصي وإما لكي تباع في الاقتصاد الغير منظم (التجارة الصغيرة).

هذه الوسيلة للتحويل تعرف انتشاراً أكبر في دول المشرق ويشجع على ذلك الإعفاءات الضريبية في القطاع التجاري في بلدان الخليج، حيث يشكل ما يسمى ب" تجارة الحقيبة" قسماً مهماً من التحويلات. ونفتقر إلى تقييم موضوعي لهذه التحويلات في هذه الدول. والتقدير المتوفر يتعلق بمصر حيث تمثل ٢٠% من مجموع التحويلات (El Sakka,MIT, 2004).
و اعتباراً لتباين هذه القنوات يصعب تحديد حجم هذه التحويلات بدقة.

---

[٢] نعني بها في بقية التقرير البلدان الأربعة: مصر والأردن وسوريا ولبنان.

٢- الدوافع المؤثرة في التحويلات

يمكن إرجاع الدوافع المؤثرة في التحويلات إلى ثلاث عوامل رئيسية:
عوامل مؤسساتية، عوامل شخصية وعوامل اقتصادية.

- العوامل المؤسساتية: ويتعلق الأمر أساسا بالقيام بالمبادرات التالية:

- إحداث وتحسين مؤسسات مهمتها تقوية العلاقات بين المهاجرين وبلدهم الأصل
- إنشاء هياكل لتشجيع الاستثمار والمقاولة من طرف المهاجرين
- إحداث برامج لتعبئة الكفاءات العاملة في الخارج

هناك أيضا محددات مؤسساتية أخرى تعتبر فاعلة في تأثيرها على التحويلات.

- احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان
- الحكامة الجيدة، خاصة التزام الدولة بمحاربة البيروقراطية والرشوة
- جودة النظام القضائي والنظام الجبائي

- العوامل الميكرواقتصادية: وهنا يجب التذكير أن الهجرة تشكل مشروعا اقتصاديا هدفه الحصول على أكبر قدر من الادخار، ولكن قدرة المهاجر على الادخار ونزوحه إلى تحويله إلى البلد الأصل يختلف حسب نماذج المهاجرين. وهنا تلعب العوامل التالية دورها في تحديد ذلك:

- "عامل الجيل"، فسلوك الأجيال الأولى يختلف عن الأجيال الجديدة، تلك التي تعتبر إقامتها مؤقتة عن تلك التي قررت البقاء في بلدان الإقامة.
- طبيعة العمل الذي يقوم به المهاجر ودخله: نسبة الأجر الحقيقي والامتيازات التي يتمتع بها.
- عدد الأشخاص الذين يعيلهم المهاجر. وجود الأسرة أم لا معه في المهجر، عدد وسنّ الأطفال في الأسرة.
- ظروف العيش في بلد الإقامة و نسبة اندماج المهاجر وتبنيه لنموذج الاستهلاك السائد.
- دور الكفيل في بعض دول الخليج حيث يحتاج المهاجر إلى موافقته عندما تكون التحويلات مهمة.
- قرار العودة وتوقيته يحدد حدة الميل إلى الادخار والتحويل.
- درجة الإيثار والتضامن والارتباط بالأسرة. فأهم ما يحدد قيمة التحويلات هو طبيعة العلاقة بين المهاجر والمستفيدين من التحويلات الذين هم بالأساس أعضاء أسرته. فالمانح هنا يعتبر ذلك دينا عليه وتعويضا للاستثمار المتمثل في تربيته ومساعدته في مشروع الهجرة وبتمويله.
- هذا الإيثار قد يكون مرتبطا بتبادل الخدمات كالعناية بالأطفال والاعتناء بالعائلة التي بقيت في البلد الأصل. يمكن كذلك اعتبار التحويلات وسيلة يسعى من ورائها المهاجر إلى تلميع سمعته أمام ذويه وأقاربه والمحيط الاجتماعي الذي يتعامل معه.
- إجمالاً، فالطابع الاقتصادي لمشروع الهجرة يرتكز على تحقيق أكبر ادخار. بالنسبة للمهاجر هذا الادخار لا يعتبر ما تبقى من دخله بعد خصم الاستهلاك ولكن على العكس هو العنصر الذي يبحث

المهاجر على تنميته ويستهلك ما تبقى، فسلوكه كمدخر يظل السلوك الرئيسي في المعادلة. والملاحظ **أن** هناك "علاقة قوية بين مستويات التأهيل الضعيفة ومعدلات التحويلات المرتفعة"[٣].

- **العوامل الاقتصادية**: هذه العوامل ترتكز أساسا على المناخ الاقتصادي العام، وخاصة ظروف الاستثمار ومدى انتشار شركات التحويل وشبكة البنوك، نوعية وجودة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التحويل وكلفات التحويل.

II- التحويلات في البلدان المشرقية

لا بد من التمييز هنا بين التحويلات من وإلى الدول الأربعة أي التحويلات الواردة والتحويلات المرسلة.

١ - التحويلات الواردة

اعتبارا لما سبق، نلاحظ أن التحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية لا تشكل إلا جزءا من مجموع التدفقات المالية التي يقوم بها المهاجرون. وتظل هذه التحويلات في مجملها مؤشرا على الارتباط الوثيق بين هؤلاء و بلدهم الأصل.

جدول ١

التحويلات السنوية عبر القنوات الرسمية سوريا، لبنان، الأردن ومصر ١٩٩٠-٢٠٠٩ (بملايين الدولار)

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
مصر	4284	3 226	2 852	2 911	2 893	2 961	3 341	5 017	5 330	7 656	8 694	7 800
الأردن	499	1 441	1 845	2 011	2 135	2 201	2 330	2 500	2 883	3 434	3 794	3 650
لبنان	1 818	1 225	1 582	2 307	2 544	4 743	5 591	4 924	5 202	5 769	7 180	7 000
سورية	385	339	180	170	135	889	855	823	795	824	850	827
المجموع	6986	6231	6459	7399	7707	10794	12117	13264	14210	17683	20518	19277

المصدر: *World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.*

خلال ٢٠ سنة، ما بين سنة ١٩٩٠ و ٢٠٠٩، ارتفع حجم التحويلات في البلدان الأربعة بنسبة ٢٧٦ % مع تباين في وتيرة الارتفاع: وتسجل الأردن أكبر معدل للارتفاع ب ٧٣١%، متبوعا بلبنان ٣٨٥ %، فسوريا ٢١٥ % ثم مصر ب ١٨٢ % وكلها أوتار تؤكد الخط التصاعدي لهذه التحويلات مع ما يواكب ذلك من تبعية اقتصاديات هذه الدول لهذا المخزون المالي. والجدير بالإشارة أن هذه المعطيات حددت بالقيمة الرقمية وسيكون حجمها أقل إذا أخذنا بعين الاعتبار تآكل قيمة الدولار.

---

[٣] محمد الخشاني: مغاربة الخارج: الهجرة كرهان أساسي في العلاقات الاورو مغربية. منشورات الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة. الرباط . ص. ١٤٣.

يصعب تقييم التطور الذي عرفته التحويلات في البلدان الأربعة نظراً لأهمية التحويلات الغير الرسمية. ولكن المؤكد، اعتباراً لكون دول الخليج تشكل أهم مصدر لهذه التحويلات، فإن الوضع السياسي والاقتصادي في هذه البلاد له تأثير مباشر على وتيرة هذه التحويلات. إذا أخذنا بعين الاعتبار التحويلات الرسمية، فإن الاتجاه يظل متقارباً. ففي مصر مثلاً، إذا كان الاتجاه في التسعينات هو نحو الانخفاض، اعتباراً لأحداث الخليج فإن العقد التالي، باستثناء سنة ٢٠٠٢ التي عرفت انخفاضاً طفيفاً، سجل ارتفاع هذه التحويلات خاصة ابتداء من سنة ٢٠٠٤. ومن العوامل الرئيسية التي تشرح هذا التطور، ارتفاع ثمن البترول وما أدى إليه من ارتفاع الطلب على اليد العاملة المصرية. أما في الأردن، وبعد الارتفاع الذي عرفته هذه التحويلات في الثمانينات، حيث بلغت ١.٢٣٧ مليون دولار سنة ١٩٨٤، انخفضت لتصل إلى ٤٩٩ مليون دولار سنة ١٩٩٠. ثم تطورت الأمور ايجابياً بعد ذلك لتتجاوز مستوى ١٩٨٦ سنة ١٩٩٥ خاصة بعد استئناف التدفقات الهجرية نحو دول الخليج ابتداء من سنة ١٩٩٤(De Bel Air, 2003). هذا الاتجاه نحو الانخفاض في التسعينات والارتفاع في العقد الموالي نجده كذلك في حالتي لبنان وسوريا.

وإذا حللنا أهمية هذه التحويلات على المدى البعيد، فإن الشكل التالي يبرز التطور الذي عرفته هذه التدفقات المالية بالنسبة للدول الأربعة خلال العقدين الأخيرين.

شكل رقم ١

تطور التحويلات في سوريا، لبنان، الأردن ومصر بين سنة ١٩٩٠ و ٢٠٠٩

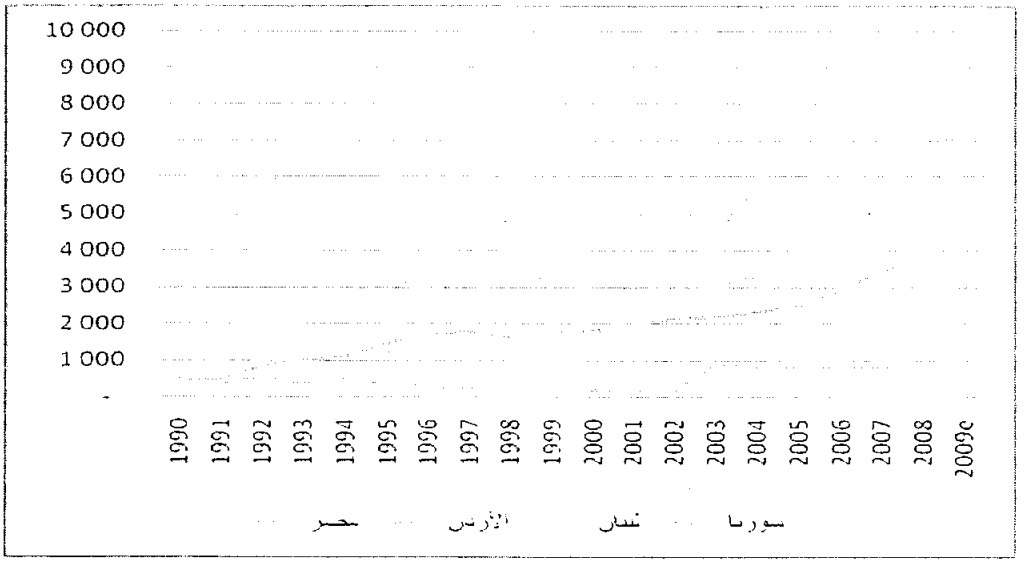

المصدر: معطيات البنك الدولي

وتبدو آثار الأزمة على التحويلات ابتداءاً من سنة ٢٠٠٨ ولكن هذا الانعكاس يظل إجمالاً دون التنبؤات التي قدمتها بعض المصادر، ففي حالة لبنان مثلاً وحسب صندوق النقد الدولي، كان من المنتظر أن تنخفض التحويلات ب ١٢ في المائة وهو دون ما حصل، بل إن البنك المركزي اللبناني اعتبر أن هذه التحويلات

ارتفعت ب ٧% (تصريح نونبر ٢٠٠٨)، بل وسجلت في النهاية بالنسبة لسنة ٢٠٠٨ ارتفاعا يفوق ٢٤ % (انظر جدول ١).

وبين الدول الأربعة، تظل مصر، حسب معطيات البنك الدولي لسنة ٢٠٠٧، كأكبر مستفيد من هذه التحويلات ومقارنة مع بلدان أخرى مصدّرة للهجرة، بما فيها الدول المتقدمة، تأتي مصرفي المرتبة ١٤ دوليا وكأول بلد عربي ولبنان في الصف ١٦. وإذا اعتبرنا فقط الدول النامية، فإن الترتيب بالتتالي يكون هو الصف التاسع والحادي عشر. وتأتي الأردن في مرتبة لاحقة. وتبدو التحويلات إلى سوريا دون الأهمية التي تحظى بها هذه في الدول المذكورة.

شكل 2

أكبر بلدان متلقية للتحويلات، 2007م

(مليارات الدولارات الأمريكية)

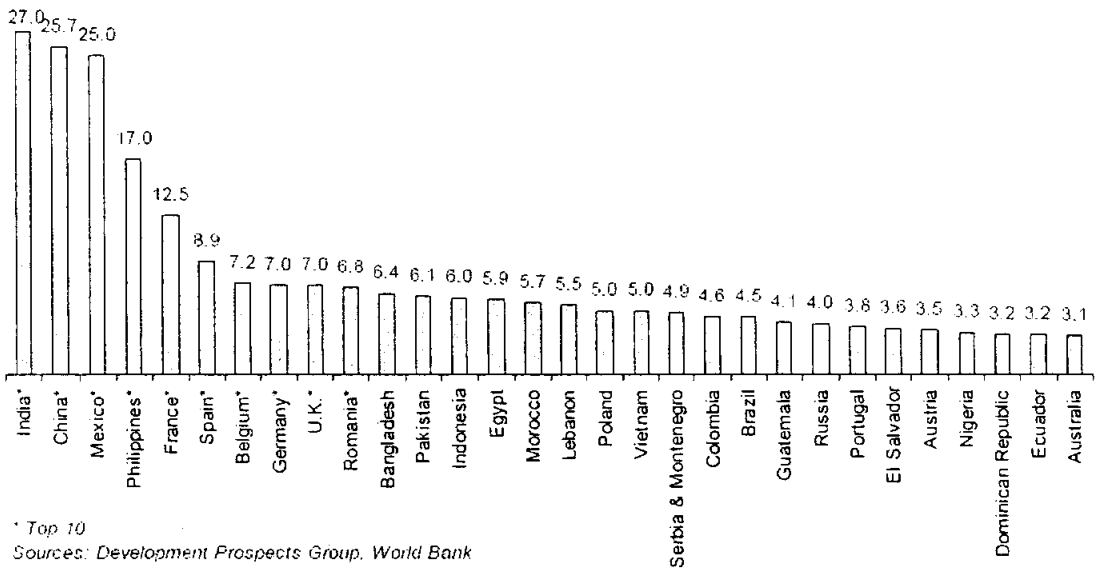

٢- التحويلات المرسلة

تختلف قيمة التحويلات المرسلة في البلدان الأربعة، ويتميز لبنان بكونه أكبر مرسل لهذه التحويلات اعتبارا لحجم الهجرة المقيمة. وقد شكلت التحويلات المرسلة في هذا البلد سنة ٢٠٠٧ ، ١٢،٤ %من الناتج الداخلي الخام، وبذلك يأتي لبنان على المستوى الدولي في المرتبة الثانية بعد اللكسومبورغ (١٩،٦ % من ن د خ)[4]

[4] Maerwan Abi Samra : L'émigration libanaise et son impact sur l'économie et le développement. ILO. 2010

وبالمقارنة مع الدول الأربعة، تأتي الأردن، كبلد استقبال في المرتبة الثانية، ويبرز الجدول التالي الضعف النسبي لهذه التحويلات في مصر وسوريا، على أن هذه الإحصاءات تظلّ تقريبية لأنها تتعلق فقط بالأموال التي تمر عبر القنوات الرسمية.

جدول ٣: التحويلات المرسلة في سوريا، لبنان، الأردن و مصر سنة ٢٠٠٨

الدولة	بملايين الدولار الأمريكي التحويلات المرسلة
مصر	180
الأردن	479
لبنان	3 022
سوريا	235

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

وإذا قارنا بين التحويلات الواردة والمرسلة، فإن التدفقات الصافية تظل موجبة في الدول الأربعة، ولكن الفوارق تظل كبيرة بين الدول الأربعة. ففي حالة مصر مثلاً، تمثل التحويلات الواردة سنة ٢٠٠٨، بسبب حجم الهجرة المصدرة، ما يقرب من خمسين مرة تلك التي ترسل من البلاد. لبنان هو الدولة التي تشكل أضعف نسبة بين التحويلات الواردة إلى المرسلة (٢،٤ مرة) نظرا لاستقبال هذا البلد لأعداد مهمة من المهاجرين من دول عربية (سوريا، مصر، السودان) وآسيوية. ونتيجة لهذا لا تمثل التحويلات الصافية إلا ١٢،٤ % من الناتج الداخلي الخام. وتأتي في مرتبة وسطى الأردن حيث تمثل التحويلات الواردة ما يقرب من ثمانية أضعاف التحويلات المرسلة وفي الأخير، تأتي سوريا، حيث تمثل التحويلات الواردة ٣،٦ أضعاف التحويلات المرسلة.

جدول ٤: مقارنة بين التحويلات الواردة في سوريا، لبنان، الأردن ومصر: التحويلات المرسلة سنة ٢٠٠٨

	التحويلات الواردة بملايين الدولار الأمريكي	بملايين التحويلات المرسلة الدولار الأمريكي	التحويلات الصافية بملايين الدولار الأمريكي	نسبة التحويلات الواردة بملايين إلى المرسلة الدولار الأمريكي
مصر	8 694	180	8 514	48,3
الأردن	3 794	479	3 315	7,9
لبنان	7 180	3 022	4 158	2,4
سوريا	850	235	615	3,6

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

و تدخل في شرح هذه الفوارق، إضافة إلى حجم الهجرة، نموذج المهاجر و خاصة فيما يتعلق بمستواه التعليمي و التأهيلي ، طبيعة العمل الذي يقوم به، فوارق الأجور بين الدول الموفدة و المستقبلة و قنوات الإرسال.

٣ -توزيع التحويلات حسب بلدان الإقامة[٥]

تظل المعطيات حول مصادر التحويلات نادرة و غير دقيقة،.و إن كان توزيع هذه التحويلات حسب البلدان يعكس أهمية المخزون الهجري في مختلف بلدان الاستقبال ،إلا أن المعطيات المتوفرة فيما يخص البلدان الأربعة، تختلف من مصدر إلى آخر اعتبارا لاختلاف الإحصاءات و معايير تحديد هذا المخزون. و يبدو هذا التباين واضحا إذا أخذنا بعين الاعتبار إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية.

جدول ٥: توزيع التحويلات الواردة إلى سوريا، لبنان، الأردن و مصر

	مصر	الأردن	لبنان	سوريا
إفريقيا	12,5	(.)	2.1	4,7
أسيا	58,6	74,2	11.0	33,0
أوروبا	13,3	7,6	33.1	31,9
أمريكا اللاتينية والاكرايبي	0,1	0,1	4.0	2,7
أمريكا الشمالية	13,1	17.1	36.9	25,7
أوسيانيا	2,3	0,9	12.9	2,0
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية: التقرير الدولي للتنمية البشرية ٢٠٠٩

إن المعطيات المتعلقة بلبنان تؤكد الإشكاليات التي تطرحها المعطيات الإحصائية، فحسب تقرير حديث لصندوق النقد الدولي، (مايو ٢٠٠٩)، فان مجلس التعاون الخليجي يمثل ٥٤ % من مجموع التحويلات إلى لبنان، ١٦ % مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا والباقي، ٣٠ % من باقي بقاع العالم بما فيها أوروبا و إفريقيا. وهنا نلاحظ البون الشاسع بين هذه التقديرات وتلك التي نجدها في الجدول أعلاه أو تلك التي يقدمها البنك الدولي والتي تعتبر أن التحويلات من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا تمثل ٦٠ % من مجموع تحويلات المهاجرين اللبنانيين. (Marwan Abi, 2010)

بالنسبة لمصر، نتوفر على تقديرات مصدرها البنك المركزي المصري ويعطينا مقارنة لتوزيع هذه التحويلات بين سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨:

---

[٥] بحسب التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٠٦ الذي يصدره صندوق النقد العربي حجم تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٢٥.٧ مليار دولار منها ١٤ مليارا من السعودية وحدها.

وتتصدر الولايات المتحدة الاميركية قائمة مكونة من ٢٠ دولة في العالم الدول المرسلة لتحويلات العاملين بنحو 39 مليار دولار تليها السعودية ١٤ مليارا وسويسرا ١٣ مليارا وألمانيا ١٠ مليارات، ومن أصل قائمة من ٢٠ دولة، تضمنت القائمة أربع دول عربية مرسلة لتحويلات العمالة، هي الإمارات ولبنان والكويت وقطر، حيث أرسلت مجتمعة تحويلات للعاملين بما يزيد على ١٣ مليار دولار .

جدول رقم ٦

التوزيع الجغرافي للتحويلات إلى مصر حسب بلدان الإقامة ٢٠٠٠- ٢٠٠٩ ب(%)

	2001-2000	2007-2008	2008-2009
الكويت	7,8	21	20,4
الإمارات	10,6	16,3	17,7
السعودية	24,0	11,2	12,5
قطر	1,6	1,5	1,8
البحرين	0,4	0,9	0,5
عمان	0,4	0,37	0,35
مجموع دول الخليج	44,8	51,3	53,3
*أهم الدول الأوروبية	10,9	10,8	13,8
الولايات المتحدة الأمريكية	36,9	32,3	29,1
دول أخرى	7,4	5,6	3,9
المجموع	100	100	100

المصدر: البنك المركزي المصري

* المملكة المتحدة، فرنسا،سويسرا، اليونان، اسبانيا، ايطاليا، هولا ندا

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصادر التحويلات إلى مصر إذا أخذنا بعين الاعتبار دول الخليج كل على حدة، حيث يتم تحويل أكثر من ثلث تحويلات المهاجرين منها، وتمثل هذه التحويلات مدخرات العمالة الماهرة وذوي المستويات العلمية المرتفعة أساسا. وتتسم الهجرة إلى الولايات المتحدة بأنها هجرة دائمة. ويقصد بالهجرة الدائمة أن المهاجر ينوي الإقامة بصورة مستمرة في دولة المهجر، ولا يعود إلى بلده إلا بصورة عرضية.

وتأتي دول الخليج في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية كمصدر لتحويلات العمالة المصرية، وتمثل هذه التحويلات أساسا المهنيين*، كما تتسم الهجرة إلى دول الخليج بأنها هجرة مؤقتة، أي أن المهاجر يأتي إلى دول الخليج بهدف توفير قدر من المدخرات، وعندما يصل إلى هدفه، فإنه يعود إلى دولة الأصل في الغالب. ويوضح الجدول التالي تطور إجمالي تحويلات العمال المصريين من دول الخليج:

الجدول رقم ٧
تحويلات العمالة المصرية من دول الخليج

	2000-1999	2001-2000	2002-2001	2003-2002	2004-2003	2005-2004	2006-2005	2007-2006	2008-2007	*2009-2008
المجموع	1504,4	1273,6	1457,9	1278,8	1192,8	1779	2608,5	3096,7	4389,6	4155
السعودية	49,0	53,5	42,6	49,6	53,6	40,8	29,7	27,8	21,9	23,5
الكويت	27,3	17,5	25,8	19,9	17,2	33,1	35,4	35,7	40,9	38,4
الإمارات	18,8	23,7	24,0	23,7	23,4	20,9	27,9	32,0	31,7	33,2
قطر	2,8	3,5	3,1	3,8	3,9	3,6	4,2	3,3	3,0	3,4
البحرين	1,3	1,0	3,7	1,9	0,6	0,6	1,8	0,7	1,8	0,9
عمان	0,8	0,9	0,8	1,2	1,3	1,0	1,0	0,6	0,7	0,7
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

*بيانات مقدرة

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير الشهري، أعداد متفرقة

ويتضح من الجدول أن العمالة المصرية قامت بتحويل أزيد من ١٥٠٤ مليون دولارا من دول الخليج في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠، وقد تزايد إجمالي تحويلات العمالة المصرية من دول الخليج عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ليصل إلى ٤١٥٥ مليون دولار. ومن الجدول يتضح أيضا أن المملكة العربية السعودية كانت أهم مصادر التحويلات للعمالة المصرية في الخليج، حتى عام ٢٠٠٤ تليها الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت، وبدءا من هذا العام وتحت تأثير السعودية، تقلصت أهمية السعودية وأخذت تحويلات العمالة المصرية من الكويت في التزايد على نحو غير مسبوق بحيث أصبحت الكويت هي أهم مصادر التحويلات إلى مصر، ففي عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تم تحويل ١٧٩٧.١ مليون دولار من الكويت فقط، وهو ما يمثل ٤١ % من مجموع التحويلات من دول الخليج وحوالي ٢٠% من إجمالي التحويلات المتدفقة إلى مصر من الخارج، مقارنة بـــ ١٣٨٠.٣ مليون دولار تتدفق من الإمارات العربية المتحدة و٩٥٩.٤ مليون دولار من المملكة العربية السعودية. بهذا الشكل تصبح الكويت ثاني أهم دولة بعد الولايات المتحدة بالنسبة لتدفقات التحويلات إلى مصر. وإذا كانت هذه التحويلات مؤشرا على أهمية حجم الهجرة، إلا أن نموذج ليبيا يظل استثناء حيث يمثل عدد المهاجرين في هذا البلد ٢٧،٦ % من حجم الهجرة المصرية بينما لا تمثل التحويلات إلا ٠،٢٦ % من مجموع التحويلات الرسمية. ومرجع ذلك إلى الضعف النسبي للأجور في هذا البلد والقيود المفروضة على التحويلات.[٦]

بالنسبة للأردن وسوريا، تزكي تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية أهمية التحويلات من مجلس التعاون الخليجي، أهم مصدر آسيوي للتحويلات إلى الأردن وأوروبا وأمريكا الشمالية بالنسبة لسوريا.

[6] Mohamed Khachani 2008: Les Marocains dans les pays arabes pétroliers. Publication de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations. Rabat. 2008.

٣- التحويلات الفردية

هذه الحصة تشكل مؤشرا للمجهود الفردي للمهاجر في البلدان الأربعة و تبرز بالنسبة لسنة ٢٠٠٥ أهمية التحويلات في الأردن و لبنان حيث نسبة العمالة المؤهلة تفوق تلك التي نجدها في مصر وسوريا.

شكل رقم ٢
مقارنة التحويلات الرسمية الفردية ٢٠٠٥ (الدولار الأمريكي)

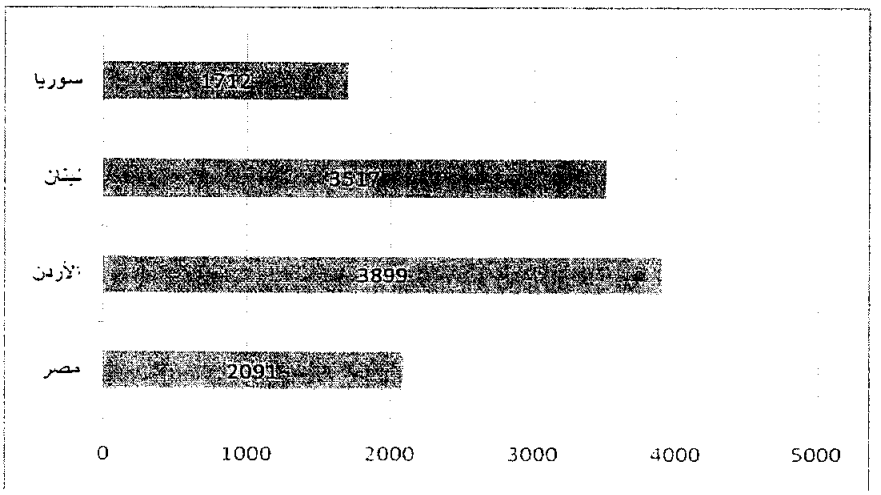

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.
أخذا بعين الاعتبار التقييم الأدنى للهجرة اللبنانية (١،٤ مليون مهاجر)

وهنا أيضا تشكل التقديرات المتباينة عائقا للتحديد الدقيق لهذه الحصص، نظرا لارتباطها بتقييم حجم الهجرة. ففي حالة مصر، نلاحظ اختلافا كبيرا بين معطيات السلطات المصرية وتلك المنشورة في قاعدة المعلومات للبنك الدولي. فنصيب المهاجر المصري لا يتعدى بالنسبة للسنة المذكورة ٧٧٥ دولار والاختلاف هنا مرجعه تقدير حجم المهاجرين. المعطيات المتوفرة بالنسبة لسنة ٢٠٠٧ تشكل قفزة كمية كبيرة بالنسبة للمصدرين أخذا بعين الاعتبار ثبات عدد المهاجرين.

جدول رقم ٨
التحويلات المصرية الفردية لسنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧

	السلطات المصرية		البنك الدولي الأمم المتحدة ــ قسم السكان	
	2005	2007	2005	2007
عدد المهاجرين النازحين إلى الخارج (مليون شخص)	6,48	6,48	2,40	2,40
التحويلات (مليون دولار أمريكي)	5017		5017	
التحويلات لكل مهاجر (دولار أمريكي)	775	1343	2091	3624

المصدر: قاعدة المعلومات للبنك الدولي وقسم السكان الأمم المتحدة وإحصاءات وزارة الخارجية المصرية.

نفس الاشكالية يطرحها تقييم هذه الحصة في لبنان، حيث تختلف التقييمات فيما يخص حجم الهجرة. فالبنك الدولي، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار المجنسين، يحدد عدد اللبنانيين في ٦٢٢.٠٠٠ شخص، بينما يوسف كورباج يعتمد في تحديد عدد اللبنانيين في المهجر على تقييمين:

- التقييم الأدني: يحدده بالفرق بين عدد السكان المقيمين في لبنان(٣،٥ مليون نسمة) وعدد السكان المسجلين في السجلات المدنية (٤،٩ مليون)
- التقدير الأعلى: يحدده نفس الباحث في ١٢ مليون لبناني (Courbage Y., 2009).

هذا التقدير الأخير الذي يأخذ بعين الاعتبار أجيال المهاجرين يزكيه تقييم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي يحدد عدد اللبنانيين في ١٦ مليون[٧].

هذه المعطيات تشكل مؤشرا لنموذج المهاجر الوافد من البلدان الأربعة، بحيث يمكن أن نستخلص منها مستوى التأهيل والتكوين المرتفع للمهاجرين في كل من الأردن ولبنان مقارنة مع مؤهلات المهاجر المصري و السوري. ولكن هناك معطيات أخرى تشرح هذه الفوارق مثل دول الإقامة وظروف العمل فيها ومستوى الأجور.

[٧] – جريدة الخبر ليوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٧

جدول رقم ٩
التحويلات المصرية الفردية لسنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧

	التحويلات (ألف دولار أمريكي)	عدد المهاجرين النازحين إلى الخارج (ألف شخص)	التحويلات لكل مهاجر (دولار أمريكي)
البنك الدولي الأمم المتحدة ــ قسم السكان*	4 924 300	622	7 918
يوسف كورباج. التقدير الأدنى**	4 924 300	1400	3 517
يوسف كورباج. التقدير الاعلى**	4 924 300	12000	410
حاكم مصرف لبنان***	4 924 300	16000	308

أخذاً بعين الاعتبار نفس الاشكالية، واعتماداً على المعطيات المتوفرة، فإن التحويلات الفردية عرفت التطورات التالية في كل من الأردن وسوريا.

شكل رقم ٣
التحويلات الفردية في الأردن بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ (بالدولار الامريكي)

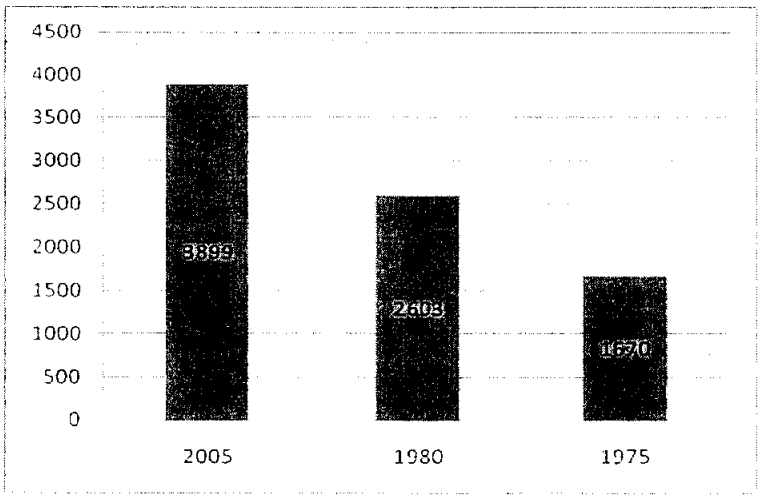

المصدر: عدد المهاجرين لسنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ (Zaqqa N., 2001) وبالنسبة لسنة ٢٠٠٥ البنك الدولي وقسم السكان بالأمم المتحدة.

شكل رقم ٤
التحويلات الفردية في سورية بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ (بالدولار الامريكي)

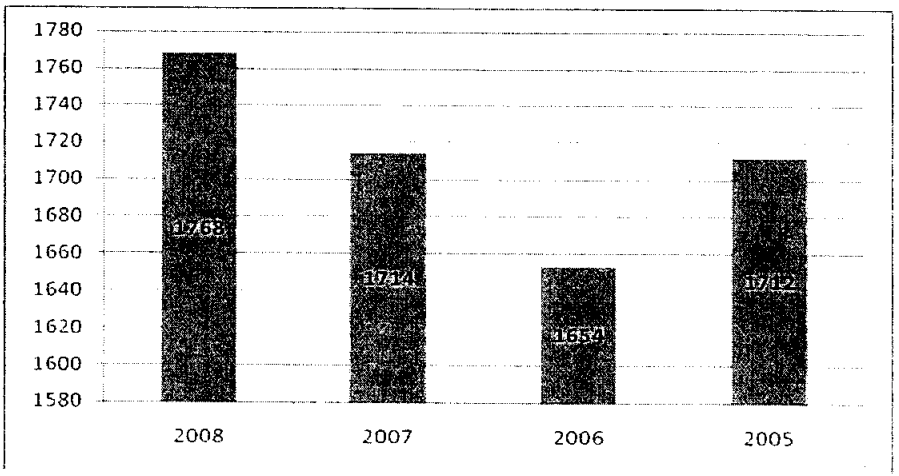

المصدر: عدد المهاجرين والتحويلات البنك الدولي

طبعا، هذه الفوارق ستتغير إذا أخذنا بعين الاعتبار التحويلات الغير رسمية وخاصة في سوريا ومصر. وعلى كل حال، تظل هذه المعطيات تقريبية كذلك نظرا لصعوبة تحديد حجم الهجرة في هذه البلدان.

٥- التحويلات غير الرسمية

و المؤكد أن التحويلات لا تقتصر فقط على القنوات الرسمية ، و لكن لا توجد أي دراسة حول الحجم الدقيق لهذه التحويلات الغير الرسمية.، و المراجع تختلف في تقديراتها[٨] ،و سنعتمد هنا دراسة للبنك الأوروبي للاستثمار أجريت سنة ٢٠٠٥ تعطي تقييمات تقريبية لهذه التحويلات في الدول الأربعة. والملاحظ أن التحويلات الغير الرسمية تظل جد مهمة بالنسبة لثلاث من البلدان الأربعة. و إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه التقديرات ، فان حجم التحويلات الكلي يتضاعف أكثر من مرتين بالنسبة لكل من مصر والأردن التي تفوق بذلك التحويلات فيها تلك التي تحصل عليها لبنان و تسجل سوريا أكبر نسبة للتحويلات الغير الرسمية حيث تمثل هذه الأخيرة أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع التحويلات.، بينما تظل هذه التحويلات ضعيفة في لبنان إذ لا تمثل إلا ٧ في المائة من مجموع التحويلات. و هذه التقديرات هي دون التقديرات التي نجدها في مصادر أخرى حيث لا تتعدى هذه التحويلات مثلا بالنسبة لمصر ٣٣ % و في الأردن ٢٢ % (El-Sakka, M.I.T. (2004)).

ولعل من الأسباب التي تشرح هذه النسب المهمة من التحويلات الغير الرسمية، التكاليف التي يتحمل عبئها المهاجر.

---

[٨] نظرا لصعوبة تقييم هذه التحويلات، فان الاختلاف قد يكون كبيرا ، فمنهم من يقدرون هذه التحويلات في لبنان ما بين ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من مجموع التحويلات ،(Barendse *et al.*, 2005)

شكل رقم ٥
مقارنة التحويلات الرسمية وغير الرسمية ٢٠٠٨.

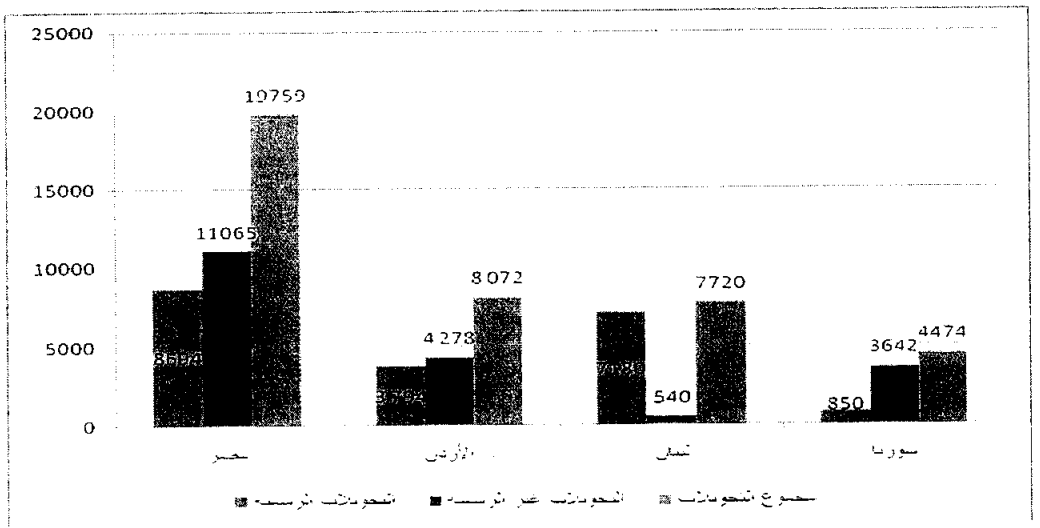

المصدر: قاعدة المعطيات للبنك الدولي و بالنسبة للتحويلات الغير رسمية البنك الاوروبي للاستثمار(٢٠٠٥).

٦- كلفات التحويل

تختلف قنوات التحويل : ويبرز الجدول التالي مقارنة بين مزايا ونواقص مختلف قنوات التحويل

جدول رقم ١٠
مزايا ونواقص مختلف قنوات التحويل

قناة التحويل	المزايا	النواقص
التحويلات البنكية	- السرعة و الأمان	-الكلفة المرتفعة' -المرسل إليه يجب أن يتوفر على حساب بنكي -شبكة البنوك غير منتشرة في المناطق القروية
الحوالات البريدية	-الكلفة غير مرتفعة -البساطة	المدة أحيانا جد طويلة
-شركات التحويل	- بساطة - أمان -سرعة فائقة - شبكات جد منتشرة	- كلفة جد عالية - الكلفة تختلف حسب القيمة و بلد الإرسال
- الوسطاء	-- بساطة - كلفة زهيدة -سرية المعاملة	- المدة غير مضبوطة - خطر الاختلاس

مما لاشك فيه أن المقارنة بين هذه المزايا والنواقص وخاصة الكلفة المرتفعة للقنوات الرسمية وخاصة منها شركات التحويل هي التي تشجع المهاجرين على استعمال القنوات الغير الرسمية لإرسال أموالهم.

حسب دراسة البنك الأوروبي للاستثمار، تختلف قنوات التحويل من بلد إلى آخر علما أن القناة المهيمنة للتحويل بظل شركات تحويل الأموال وعلى رأسها ويسترن يونيون و موني غرام مع ما لذلك من انعكاسات على كلفة التحويل. وتتميز سوريا بهيمنة القنوات غير الرسمية.

جدول رقم: ١١
فروع البنوك و مراكز تحويل الأموال (٢٠٠٤)

	مصر	لبنان	الأردن	سورية
فروع البنوك	٣٠٠٠	٧٠٠	٥٠٠ إلى ٥٥٠	غير معروف
فروع مراكز تحويل الأموال	٨٩	٩٦٠	٥٧٥	واحد فقط

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار

ويشجع على استخدام القنوات غير الرسمية العوامل التالية:
- ضعف التغطية في البلدان الأصل وغياب فروع للبنوك الوطنية في بلدان الاستقبال على غرار ما نجده بالنسبة لدولة عربية مثل المغرب،[٩]
- قيود الصرف على العملات الأجنبية ،
- اختلاف أسعار صرف هذه العملات ،
- وتكلفة التحويلات،
- القرب الجغرافي يشجع المهاجرين على حمل مدخراتهم معهم وخاصة عندما يتعلق الأمر بالهجرة المؤقتة أو الهجرة الغير نظامية في أسواق مثل ليبيا بالنسبة للمصريين و لبنان بالنسبة للسوريين.

تختلف كلفات التحويل من قناة إلى أخرى وفي الزمان والمكان، ويبرز الجدول التالي هذه الكلفات المطبقة من طرف البنوك وشركات التحويل بالنسبة لبعض الدول(الممرات).

[٩] اكبر تغطية لمراكز تحويل الأموال هي في لبنان حيث تستقطب ٧٠ % من مجموع التحويلات.

جدول رقم:١٢
مقارنة كلفات التحويل مع بعض الدول

	٥٠٠ دولار أمريكي (%)	٢٠٠ دولار أمريكي (%)
التحويل من المملكة العربية السعودية إلى الأردن ٢٠٠٨		
أبناك	2,54	4,54
شركات تحويل الأموال	3,39	5,79
المتوسط	3,11	5,37
التحويل من المملكة العربية السعودية إلى مصر ٢٠٠٨		
أبناك	3,68	5,68
شركات تحويل الأموال	3,65	5,25
المتوسط	3,67	5,47
التحويل من الإمارات العربية المتحدة إلى مصر ــ الربع الثالث من عام ٢٠٠٩		
شركات تحويل الأموال	1,48 à 9,24	2,71 إلى 12,1
المتوسط	4,59	6,77
التحويل من ألمانيا إلى لبنان ــ الربع الثالث من عام ٢٠٠٩		
أبناك	5,81	14,52
شركات تحويل الأموال	8,76	11,55
المتوسط	6,55	13,78
التحويل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى لبنان ــ الربع الثالث من عام ٢٠٠٩		
أبناك	7,6	19
شركات تحويل الأموال	3,05	6,44
المتوسط	5,89	14,29

المصدر: موقع أسعار التحويلات في العالم، البنك الدولي/http://remittanceprices.worldbank.org

من هذا الجدول نستخلص أن كلفة التحويل تظل مرتفعة بالنسبة للقيم الصغيرة وبالنسبة لبعض الممرات كالولايات المتحدة الأمريكية.
ويؤكد هذا التقرير أن خفض تكلفة التحويلات سيؤدي أيضا إلى انخفاض عدد من يستخدمون القنوات غير الرسمية في إرسال الأموال إلى بلدانهم الأصلية وسيكون أكثر فعالية من محاولة تنظيم ما يسمى بالخدمات غير الرسمية.

III- أهمية التحويلات على المستوى الماكروإقتصادي

تبرز آثار هذه التحويلات على اقتصاديات الدول الأربعة إذا ما قارناها ببعض المركمات كالناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والمداخيل السياحية والاستثمارات الخارجية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية ومخزون العملات الأجنبية والدين الخارجي. ونظراً لعدم ضبط التحويلات الغير الرسمية، سنعتمد في هذه المقاربات التحويلات الرسمية.

١- نسبة التحويلات الرسمية إلى الناتج المحلي الاجمالي

أهمية التحويلات تتجلى أساساً في نسبة التحويلات الرسمية إلى الناتج المحلي الاجمالي، حيث تمثل هذه التحويلات سنة ٢٠٠٨ ما يقرب من الخمس في الأردن وما يزيد عن الربع في لبنان. وإذا حللنا هذه النسبة على مدى ما يقرب من ثلاث عقود (١٩٨٠-٢٠٠٨)، فإن المعطيات بالنسبة للاردن وبدرجة أقل لبنان توحي بنوع من الاستقرار في هذه النسبة، إلا أن الحال يختلف بالنسبة لمصر وسوريا حيث عرفت هذه النسبة تقلصاً بيناً خلال هذه المدة (من ٥،٩ إلى ١،٥ في المائة في سوريا ومن ١١،٨ الى ٥،٣ في المائة بالنسبة لمصر).

جدول رقم ١٣
نسبة التحويلات الرسمية إلى الناتج المحلي الاجمالي

	1980	1985	1990	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مصر	11,8	9,3	9,9	5,4	2,9	3,6	4,2	5,6	5,0	5,9	5,3
الأردن	20,0	20,0	12,4	21,4	21,8	21,6	20,4	19,8	20,4	20,8	19,0
لبنان			64,0	10,5	9,4	24,0	26,0	22,9	22,9	23,3	25,1
سوريا	5,9	2,1	3,1	3,0	0,9	4,0	3,5	2,9	2,4	2,0	1,5

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008

وإذا قارنا البلدان الأربعة في هذا الشأن على الصعيد الدولي، وحسب معطيات سنة ٢٠٠٧، يأتي لبنان في الصف الخامس بعد طاجيكيستان (٤٦%) ومولدوفا (٣٨%) ولوسوطو (٢٩%) والهوندوراس (٢٤ %) وتأتي الأردن في الصف السادس بعد غوييانا (٢٤%) وبذلك تعتبر هاتان الدولتان العربيتان من أكبر الدول المستفيدة من تحويلات المهاجرين. والدولة العربية التي تأتي بعدهما هي المغرب في المرتبة العشرين (٩%).

٢- نسبة التحويلات الرسمية إلى صادرات السلع والخدمات

إن مقارنة قيمة التحويلات بمجموع الصادرات من سلع وخدمات في البلدان الأربعة تعطينا فكرة عن الأهمية التي تحظى بها قوة العمل بكل مكوناتها الفكرية والجسدية كأهم عنصر في الصادرات في هذه البلدان وخاصة منها لبنان حيث توازي قيمة التحويلات مجموع ما يصدره هذا البلد سنة ٢٠٠٧ مع العلم أن هذه النسبة حصل فيها تراجع بين بعد أن كانت تتجاوز ثلاث أضعاف ونصف قيمة التحويلات سنة ١٩٩٠ وما يقرب من ١٤٤ % سنة ٢٠٠٣. وإذا كانت مصر وسوريا تسجل تراجعا بينا في هذه النسبة خلال هذه المدة، فإنه رغم ذلك تظل هذه التحويلات تمثل ما يقرب من خمس الصادرات في حالة مصر بينما يمكن أن نعتبر ضعف هذه النسبة في حالة سوريا مرجعه ضعف تقييم التحويلات الرسمية.

جدول رقم ١٤
نسبة التحويلات الرسمية إلى صادرات السلع و الخدمات

	1980	1985	1990	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007
مصر	38,6	46,5	49,5	23,8	17,6	16,4	15,0	18,4	16,6	19,3
الأردن	50,3	51,6	20,0	41,4	52,1	45,6	39,1	37,7	37,5	44,3
لبنان			355,8	96,7	67,9	143,4	131,2	107,9	96,6	100,5
سوريا	31,8	17,0	11,0	9,6	2,6	12,6	8,6	7,0	6,0	6,1

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

٣- نسبة التحويلات الرسمية إلى الواردات السلعية

هنا أيضا تبرز أهمية هذه التحويلات في قيمتها التي تمكن من تغطية جزء مهم من الواردات: ما يقرب من النصف بالنسبة للبنان مع تراجع بالنسبة لسنة ٢٠٠٣ حيث كانت تمثل ما يقرب من ثلاث أرباع الواردات. التراجع الحاصل هنا كما هو الشأن في مصر والأردن يمكن أن يكون نتيجة انفتاح هذه الاقتصاديات خاصة بعد تطبيق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم:١٥
نسبة التحويلات الرسمية إلى الواردات السلعية

	1980	1985	1990	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007
مصر	39,6	35,5	41,6	26,3	18,5	22,5	17,7	21,1	18,4	19,5
الأردن	37,2	42,1	21,7	43,8	45,3	43,3	32,1	26,8	28,1	28,6
لبنان						72,7	65,8	58,6	60,9	48,4
سوريا	19,3	8,9	18,7	8,5	4,8	20,1	12,3	9,4	8,5	8,8

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

٤- نسبة التحويلات الرسمية إلى المداخيل السياحية

إذا استثنينا سوريا، فإن السياحة تحظى باهتمام خاص في السياسة الاقتصادية في كل من مصر ولبنان والأردن ومداخيلها تعتبر من الموارد الرئيسية للعملة الصعبة في هذه البلاد. رغم ذلك، فإن التحويلات تفوق كثيراً عائدات السياحة في الأردن، بل ومثلت سنة ٢٠٠٧ ما يقرب من ١٥٠ % من قيمة هذه العائدات. وفي لبنان توازي هذه العائدات مداخيل السياحة خلال سنتي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي مصر، رغم القفزة الكبيرة التي حققتها السياحة باستقبالها ١١ مليون سائح سنة ٢٠٠٧، فان التحويلات مثلت هذه السنة ما يقرب ٨٠ % من مداخيل السياحة. وفي هذا البلد، تفوق هذه التحويلات مصدراً أخر من أهم مصادر العملة الصعبة وهي مداخيل قناة السويس التي بلغت قيمتها ٥.٣٨٢ دولار سنة ٢٠٠٨ و٤.٢٨١ سنة ٢٠٠٩.

جدول رقم١٦
نسبة التحويلات الرسمية إلى المداخيل السياحية

	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مصر	109,2	61,2	62,9	52,8	69,6	65,5	82,3	79,1
الأردن	148,1	197,3	173,9	143,8	142,1	143,6	148,6	128,9
لبنان	172,5	213,2	69,9	94,3	82,5	94,7	105,5	99,8
سوريا	26,9	16,6	101,4	45,4	40,4	37,6	82,3	

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

٥- نسبة التحويلات الرسمية إلى مخزون العملات الأجنبية

تشكل التحويلات الرسمية نسبة مهمة من مخزون العملات الأجنبية، فهي تمثل سنة ٢٠٠٦ ما يقرب من ٤٣ % من هذا المخزون في الأردن وما يقرب من ٤٠ % في لبنان وما يزيد عن خمس هدا المخزون في مصر. والتناقص الحاصل في هذه النسبة خلال المدة المسجلة في الجدول يعني وجود مصادر أخرى لهذا المخزون.

جدول رقم ١٧
نسبة التحويلات الرسمية إلى مخزون العملات الأجنبية

	1980	1985	1990	1995	2000	2003	2004	2005	2006
مصر	257,7	405,5	159,6	159,6	21,7	21,8	23,4	24,3	21,8
الأردن	69,5	241,7	58,8	58,8	55,4	42,4	44,2	47,6	42,9
لبنان			275,5	275,5	26,6	37,9	47,6	41,4	38,9
سوريا	230,0	421,4							

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

٦- نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستثمارات الخارجية المباشرة

هنا يتميز لبنان بكون التحويلات تفوق فيها ضعفي الاستثمارات الخارجية المباشرة، ويقترب الأردن من هذه النسبة ولكن بالنسبة للدول الأربعة، نلاحظ تذبذبا في هذه النسبة وهو دليل على عدم استقرار حجم الاستثمارات الأجنبية علما أن هناك خط تصاعدي فيما يخص التحويلات. فقد مثلت هذه التحويلات في مصر ١٣٦٦،٤ % سنة ٢٠٠٣، انخفضت هذه النسبة بعدها إلى ٦٦،١ %سنة ٢٠٠٧. نفس الشئ نلاحظه بالنسبة لسوريا حيث كانت هذه التحويلات تمثل فقط ٦٦،٧ % سنة ٢٠٠٠ ارتفعت بعدها هذه النسبة إلى ٣١٠،٩ % سنة ٢٠٠٤ ثم ١٣٢،٥ % سنة ٢٠٠٦.

ومعلوم أن المهاجرين بما يحصلون عليه من مداخيل يشكلون طاقات مالية يمكن أن يستثمر جزء منها في البلدان الأصل، ويعوضون بذلك الخصاص الحاصل في الاستثمارات الأجنبية. ويمكن لهذه البلدان الأربعة أن تستفيد من هذه التحويلات في مجال الاستثمار وذلك بتبني سياسة تشجيعية لهذه الاستثمارات وخلق مناخ ملائم وحوافز متعددة.

جدول رقم ١٨
نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستثمارات الخارجية المباشرة

	1990	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007
مصر	593,4	638,8	240,9	1366,4	305,3	95,0	53,9	66,1
الأردن	721,8	3548,8	228,8	492,6	292,0	155,2	85,9	187,1
لبنان				161,5	314,1	187,3	191,0	202,8
سوريا		339,0	66,7	555,6	310,9	164,6	132,5	

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

٧- نسبة التحويلات الرسمية إلى المساعدات الإنمائية الرسمية

حسب دراسة حديثة للصندوق الدولي للتنمية الفلاحية، تمثل تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم على المستوى الدولي سنة ٢٠٠٦ حوالي ٣٠٠ مليار دولار، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة من الدول الغنية[10]. وتبدو نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى التحويلات سنة ٢٠٠٦ أضعف بكثير في الدول الأربعة، حيث تمثل هذه الأخيرة ما بين خمسة في الأردن إلى حوالي عشرين ضعفا لهذه المساعدات في سوريا. ويبرز الجدول كيف أن سورية ولبنان هما أقل استفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية. و لكن هذه المقارنة تظل نسبية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأمر يتعلق فقط بالتحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية.و لكن رغم ذلك فهذه المقارنات تبرز بشكل واضح الأهمية البالغة لهذه التحويلات كرصيد مالي من العملة الصعبة في الدول الأربعة. فما هو مدى تأثير هذه التحويلات على اقتصاديات هذه البلدان.

[10] -Journal : Développment durable du 9 mars 2010. http://www.developpementdurablelejournal.fr/spip.php?article1465

جدول رقم:١٩
نسبة التحويلات الرسمية إلى المساعدات الإنمائية الرسمية

	1980	1985	1990	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007
مصر	195,2	182,6	79,0	160,5	214,8	300,1	229,5	504,2	610,6	706,9
الأردن	62,3	190,2	56,3	267,3	334,0	176,4	387,6	374,4	497,5	681,4
لبنان			721,2	658,4	793,9	2106,8	2116,8	2021,9	735,5	614,4
سوريا	45,6	57,4	56,4	95,3	114,0	756,7	806,8	1046,3	2974,2	1098,7

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

IV- الآثار الاقتصادية والاجتماعية

للتحويلات أثار اقتصادية واجتماعية بينة ويتجلى هذا الإسهام على مستويين: الاستثمار وظروف عيش الأسر.

١- الاستثمار

إجمالا، تتركز استثمارات المهاجرين في البلدان الأربعة: مصر وسورية والأردن ولبنان في العقار وهذا ما تؤكده مختلف الأبحاث التي أجريت حول الموضوع.
ففي مصر، و حسب بحث ميداني[١١]، يتوزع توظيف مدخرات المهاجرين على الشكل التالي:

- تحسين الأحوال السكنية بنسبة ٤٦.١% منهم ٤٢% في الحضر، و ٥٠.١% في الريف،
- إقامة مشروعات إقتصادية بنسبة ١٠.١%. بواقع ١٠.٥٤% في الحضر، ٧.٦% في الريف،
- إيداع المدخرات في البنوك بنسبة ٩.١٣% منها ١٥.٣% في الحضر مقابل ٣.١% في الريف (Wahba, J. 2003). هذا السلوك الاستثماري الذي يعطي الأولوية للسكن، نجده كذلك في البلدان الثلاثة الأخرى.

ومما لا شك فيه أن الاستثمار في السكن، خلافا لما يشاع ومن وجهة نظر اقتصادية، له عدة ايجابيات، فهو يمكن من توفير ظروف صحية لتجديد قوة العمل وملائمة لتعليم الأطفال. وهو بقدر ما يساهم بفعالية في تقليص مشكلة السكن ينعش الاقتصاديات المحلية بتشجيع المهن ذات العلاقة بقطاع البناء كالنجارة والحدادة ومعدات البناء... الخ مما يوفر بالتالي مناصب شغل بشكل مباشر وغير مباشر. ولعل هذا ما يزكي المقولة المأثورة: " عندما ينتعش قطاع البناء ، تنتعش كل القطاعات الاقتصادية ".
ولكن هذا التركيز على الاستثمار في العقار لا يخلو من سلبيات تتجلى أساسا في ارتفاع نسبة التضخم الناجمة عن المتاجرة بأسعار الأراضي والعقارات وتفشي المضاربة.

---

[١١] يورد البحث أن ٣٣ %من المهاجرين لم يحققوا ادخارا و أن التوزيع يتعلق بمن حققوا ذلك.

أما فيما يخص الاستثمار في القطاعات الأخرى، فالدراسات المتوفرة على ندرتها تصل إلى نفس الخلاصات: ففي حالة مصر، تفيد هذه الدراسات أن نسبة ضئيلة من التحويلات توظف في الادخار والاستثمار (Zohry,2009) وأن مساهمة التحويلات في الاستثمار هي أهم عند المهاجرين العائدين، حيث يستثمر ١٠% من هؤلاء في مشاريع اقتصادية (Nassar،٢٠٠٥) وهذه الاستثمارات تتركز أساسا في المدن الكبرى وتهم أساسا بعض الأنشطة كالتجارة الصغيرة وسيارات الأجرة أن هناك عاملان يلعبان دورا محفزا في هذا المجال: مدة الإقامة في المهجر وقيمة الادخار (Cormick and Wahba ٢٠٠١).
أما الأردن، فلا يختلف الأمر فيه عن الدول الأخرى فيما يخص هيمنة العقار، ولكن بعض المهاجرين العائدين يلجئون إلى تأسيس شركات صغيرة ترتكز على التكنولوجيا غير المتطورة[١٢].

في حالة سوريا، فقط ٠،٨ %من الأسر التي تتوصل بتحويلات، توظف جزءا منها في الاستثمار (Khawaja, M. 2002) أن الأمر يهم أساسا السوريين الذين يشتغلون في دول الخليج وخاصة أولائك الدين يرجعون نهائيا بعد ادخار جزء مهم من المال ويتركز استثمارهم في الأنشطة التجارية (Kawakibi, S. ٢٠٠٨)

وإجمالا، يمكن الجزم أن هذه الاستثمارات تهم أساسا القطاع الغير منظم، حيث يستثمر المهاجرون في التجارة والنقل والخدمات ولكنا نفتقر إلى معطيات مفصلة حول توزيع هذا الاستثمار.

- ومع ذلك تكشف بعض المعطيات عن سلوك مقاولاتي بالنسبة إلى الاستثمار في لبنان وهو مؤشر لترسيخ ثقافة المقاولة في هذا البلد. حيث أصبح المهاجرون، إضافة إلى استثماراتهم في السكن والأراضي، يستثمرون في مجالات اقتصادية متطورة حيث، قامت الشركات العاملة في مجال العقارات في بلدان الخليج وغرب إفريقيا باستثمارات مماثلة في لبنان كما ظهر أثر التحويلات في التسعينات في القطاع المصرفي حيث ساهمت في إنشاء حو إلى ٤٢ من إجمالي ٨٦ بنكا قائما في لبنان وأنشأت تلك البنوك من خلال ٤٩ مشاركة لبنانيا من المهاجرين، (بطرس لبكي، ٢٠٠٣).

- ولابد من الإشارة هنا إلى الآثار الايجابية للتحويلات المالية للمغتربين ومساهمتها في دعم سيولة الاقتصاد وإنعاش القطاع البنكي. فحسب المعطيات المتوفرة بالنسبة للبنان، فان ودائع غير المقيمين بلغت في يونيو ٢٠٠٩ ما يقرب من ١٤ مليار دولار أي ١٦ في المائة من مجموع الودائع في البنوك التجارية اللبنانية، ويعتبر صندوق النقد الدولي هذا التقدير منقوصا بشكل كبير نظرا لأن نسبة مهمة من المهاجرين الذين يودعون أموالهم في هذه الابناك يتوفرون على حسابات مقيمين. ((Abi Samra, M, 2010) و يقدر هذا الصندوق قيمة ودائع المغتربين في البنوك اللبنانية بالنسبة لسنة ٢٠٠٨ و حدها بما يقرب من ٣ مليار دولارأمريكي. (IMF : country report N° 09/131. Lebanon)

في القطاع الفلاحي تتباين آثار الهجرة. فإذا كان رحيل الشباب يؤدي في بعض المناطق إلى اضمحلال الاقتصاد الفلاحي وأحيانا إلى انفصام العلاقة بين هؤلاء والأرض، إلا أنه في حالات أخرى، فإن التحويلات المالية للمهاجرين يكون لها انعكاس ايجابي على المجال القروي حيث يؤدي ذلك إلى تطوير النشاط الفلاحي ويتجلى ذلك في توسيع المساحة وعصرنة وسائل الإنتاج في الأراضي العائلية المستغلة. ولكن هذا لا ينفي بعض السلوكات كتلك التي نجدها في الريف المصري حيث يترك بعضهم العمل الزراعي ويمارس نشاطات تجارية أو خدمية (هبة نصار ،١٩٩١).

---

[١٢] جريدة الحياة ليوم ٢٠٠٦./٠٣/١٨

فيما يخص التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، لا شك أن تعمير المناطق التي ينتمي إليها المهاجرون تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع العزلة عن هذه المناطق، إلا أن افتقاد هذه المناطق في كثير من الحالات إلى البنيات التحتية يسبب نزيفا لمواردها لصالح مناطق أخرى أكثر نموا.

ولا يقتصر دعم المهاجرين للبلدان الأربعة في ما سبق، بل ويشكل هؤلاء نسبة مهمة من السياح الوافدين على هذه البلدان، ففي لبنان، مثلا، يشكل المهاجرون أكثر من نصف السياح (Abi Samra, M, 2010) .

وهناك عدة عوامل تشرح هذا التوظيف الاستثماري للتحويلات:

- الاستثمار في العقار يشكل بالنسبة للمهاجر ومحيطه العائلي رمزا للنجاح الاجتماعي.
- غياب سياسة حكومية توجيهية نحو قطاعات أخرى منتجة في جل هذه البلدان.
- عوامل لها ارتباط بالجانب الثقافي والخوف من المغامرة ومن مواجهة المخاطر التي يقتضيها الاستثمار في قطاعات منتجة. إضافة إلى المواقف المتحفظة للكثير من المهاجرين من التعامل مع البنوك.
- ويظل الوقت بالنسبة للمهاجر أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون استثمار أمثل للتحويلات، فالمهاجر لا يتوفر عادة على الوقت الكافي الذي تتطلبه المساطر الإدارية لانجاز ملفات الاستثمار ويستعصى عليه التنقل بين بلد الإقامة والبلد الأصل لحل كل المشاكل الناتجة عن ذلك.
- النزوح القوي إلى الاستهلاك الذي يطبع سموك الكثير من المهاجرين ورغبتهم في إشباع رغبات أسرهم الاستهلاكية.

٢- أثر الهجرة على الأسرة

مما لاشك فيه أن للتحويلات تأثير ايجابي على تحسين ظروف عيش الأسر. وهناك بعض المؤشرات التي تزكي هذا الواقع منها نصيب الفرد من التحويلات الرسمية.

جدول رقم: ٢٠
نصيب الفرد من التحويلات الرسمية ١٩٨٥ــ٢٠٠٨ (دولار أمريكي)

	1985	1990	1995	2000	2004	2005	2006	2007	2008
مصر	63	74	51	41	41	65	68	96	107
الأردن	378	153	335	380	431	449	502	578	618
لبنان		611	351	419	1388	1206	1261	1386	1712
سوريا	32	30	23	11	46	43	40	40	40

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

هذا النصيب الذي يظل معدلا، يشكل مؤشرا عن أهمية هذه التحويلات في التأثير على المستوى المعيشي للأسرة. ويبرز هذا المؤشر أهمية هذه التحويلات بالنسبة للأسر في البلدان الأربعة. وتتميز هنا لبنان كأهم مستفيد من هذه التحويلات حيث تضاعف هذا المعدل أكثر من مرة انطلاقا من سنة ٢٠٠٤ ليبلغ ١٧١٢ دولار

سنة ٢٠٠٨. ويأتي الأردن في مرتبة ثانية ولكن بمعدل يقرب ثلث ذلك المحصل في لبنان ثم تأتي بعده مصر بقيمة أقل اعتباراً لحجمها السكاني ثم سوريا.

هناك مؤشر آخر يبرز أهمية هذه التحويلات بالنسبة للأسر وهو نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستهلاك النهائي للأسر.

جدول رقم:٢١
نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستهلاك النهائي للأسر

	1980	1985	1990	1995	2000	2003	2004	2005	2006
مصر	17,0	13,6	13,8	7,2	3,8	4,9	5,9	7,8	7,0
الأردن	25,4	22,5	16,8	33,2	27,0	27,7	25,0	20,5	23,0
لبنان			45,9	10,4	11,0	28,1	30,5	26,0	25,6
سوريا	9,1	3,3	4,6	4,5	1,5	6,6	5,4	4,3	3,6

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

هذا الجدول يبرز كذلك أهمية التحويلات بالنسبة للبلدان الأربعة حيث تمثل ما يزيد عن الربع من الاستهلاك النهائي للأسر في لبنان وما يقرب من ذلك في الأردن، وتأتي بعيداً بعدهما مصر ثم سوريا.

يظل أثر التحويلات على الأسر بينا خاصة على مستويين: مستوى تحسين ظروف العيش والمستوى الاجتماعي.

١- <u>مستوى تحسين ظروف العيش:</u>

فإن الانعكاسات تبدو مهمة، فالهجرة تشكل وسيلة لضمان دخل لإعالة هذه الأسر وهي تساهم في تقوية الحماية الاجتماعية وخاصة بتأثيرها على تخفيف نسبة الفقر[١٣]. ويتجلى ذلك أولا في ظروف السكن، وتعويض السكن العشوائي بسكن لائق تتوفر فيه الشروط الصحية. وتغيير الوضعية من الاكتراء إلى الملكية في الكثير من الحالات.

كما برزت قيم استهلاكية جديدة في تأثيث السكن والغذاء وقضاء وقت الفراغ، وهكذا دأبت الكثير من أسر المهاجرين إلى امتلاك تجهيزات عصرية كالثلاجة والتلفاز والهاتف والصحون الهوائية،... حيث كانت أغلب هذه الأسر تفتقر إلى ذلك قبل الهجرة.

---

[١٣] صار مألوفا اعتبار تحويلات المهاجرين وسيلة هامة للحد من الفقر. ويقدر البنك الدولي أن زيادة التحويلات بما مقداره ١٠ نقاط من الناتج المحلي يقلص الفقر المدقع بحدود ١.٢%. وعلى سبيل المثال أورد تقرير «حالة السكان ٢٠٠٦» الصادر عن الأمم المتحدة، أن ٦٠% من الأسر التي أفلتت من براثن الفقر في نيكاراغوا خلال الفترة ١٩٩٨ـــــ٢٠٠١ كان لديها فرد واحد على الأقل يعمل في الخارج، وأدت التحويلات المرسلة إلى السلفادور وجامايكا والأردن واليمن سنة ٢٠٠٠ إلى زيادة الناتج القومي بأكثر من ١٠%، فيما استطاع ١.٢ مليون مغربي في السنة نفسها تخطي عتبة الفقر اعتمادا على التحويلات. الأخبار السبت ١٣ إذار ٢٠١٠.

تؤكد الدراسات المتوفرة هذا التوجه، ففي مصر، أغلبية أسر المهاجرين (74%) توظف التحويلات للاستهلاك اليومي ومصاريف الصحة، يأتي السكن في الاهتمام الأول بالنسبة ل 7,3% والتعليم بالنسبة ل ٣،٩ % (Nassar, 2008). هذه المعطيات يؤكدها أيمن الزهري ((Zohry (2009) الذي يرى أن التحويلات توظف أساسا في الاستهلاك اليومي وأن توظيفها في "الاستثمار المنتج" وبالتالي انعكاسها على التنمية يظل ضعيفا نسبيا.

في لبنان، تؤكد بعض الدراسات أن المناطق الأكثر فقرا في هذا البلد هي تلك التي تفتقر أكثر إلى تقاليد هجرية وتلك التي لم تواكب بنفس الحدة الحركات الهجرية الحديثة ((Marwan 2010)، وهذا مثلا هو حال مقاطعة عكار في الشمال، والهرمل وبعلبك في البقاع التي عرفت خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠١ معدلا للهجرة على الأقل أربع مرات أضعف من ذلك المسجل في مقاطعتي النبطية وبيروت.

في سوريا، توظف التحويلات أساسا في الاستهلاك اليومي والخيرات الكمالية والسكن (٩١% من التحويلات) ونادرا ما توظف في "الاستثمار المنتج" ((Khawaja 2002) .

على المستوى القومي، غياب هذه التحويلات، كان سيتسبب حتما في ارتفاع نسبة الفقر فكثير هي الأسر التي كانت ستصبح فقيرة في حالة عدم استفادتها من التحويلات المالية للمهاجرين والمعطيات المتوفرة بالنسبة لمصر تؤكد ذلك، فلقد أثبتت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل الفقر عند الأسر التي هاجر أحد أفرادها هو أدنى مرتين من الأسر التي لم يهاجر أحد أفرادها (١٠،٧٨% مقابل ٢٠،٦٧ %). (cf Nassar, 2009). كما أثبت البحث أن الصنف الأول قادر أكثر على تلبية حاجياته اليومية سواء تعلق الأمر بمصاريف الاستهلاك أو الصحة أو التعليم.

٢ – <u>على المستوى الاجتماعي:</u>

تظل النتائج متناقضة. فالتحويلات المالية والعينية حسنت ظروف عيش الأسر ومكنت من إنشاء بعض الأنشطة الاقتصادية مما يشكل عاملا على استقرار الساكنة، ولكن من جهة أخرى، يمكن اعتبار ذلك من طرف أقرباء المهاجر كمؤشر للنجاح الاجتماعي المحقق في المهجر مما قد يشكل حافزا لهم على الهجرة والبحث عن ظروف عيش أفضل.

بالنسبة للحالات التي يكون فيها المهاجر هو رب الأسرة، أو المسؤول الذكوري فإن غياب هذا الأخير يترك فراغا وعجزا على المستوى العاطفي مما يكون له تأثير سلبي على تربية الأطفال وعلى الزوجة وبالتالي على التوازن الأسري. يؤدي رحيل الزوج عن الأسرة إلى تحمل الزوجة أو الأم أو الأخت الكبيرة،...مسؤولية تدبير شؤون البيت، مما يكون له انعكاس على وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي داخل الأسرة. في الحالات التي تهاجر فيها الزوجة وخاصة عندما تشتغل كمربية، فان ذلك يوازي تصدير لطاقات حنانية على حساب أطفالها الذين بقوا في البلد.

وأخيرا، يجدر التذكير أن التحويلات لها جوانب سلبية، وهذا الجانب السلبي يتجلى في المساهمة في ارتفاع نسبة التضخم الناجمة عن الاستهلاك واستيراد السلع الكمالية والمتاجرة بأسعار الأراضي والعقارات، والعزوف عن العمل وتبخيس القيمة الاقتصادية للعمل على غرار اقتصاديات الريع حيث يشجع ذلك على زيادة الواردات و بالتالي تضخيم العجز التجاري.

V- التجارب الحسنة

هذه التجارب كثيرة، ولكن سنكتفي بذكر بعضها (واحد عن كل قارة) الذي يمكن أن يستفاد منه في تقوية العلاقة بين الهجرة و التنمية.

١- التجربة المكسيكية

برنامج "ثلاثة مقابل واحد" دخل حيز التطبيق في منطقة صاكاطيكاص من طرف الحكومة المحلية سنة ١٩٨٦، ثم تبنته الحكومة الفيدرالية. ومضمونه أنه لكل بيصو يأتي به المهاجر لانجاز مشروع جماعي، فإن المستويات الثلاث للحكامة والمتكونة من الحكومة الفيدرالية والحكومة المحلية والبلديات يضيف كل واحد منهم بيصو. والهدف من هذه المبادرة هو إشراك المهاجرين المكسيكيين في البرامج الاجتماعية (الصحة، السكن، التربية، التواصل والثقافة) وفي البنيات الإنتاجية، خاصة في المناطق الفقيرة أو تلك التي تعرف نزوحا قويا للهجرة.

هذا البرنامج يهدف إلى تقوية العلاقات بين المهاجرين ومناطقهم الأصلية. فالاستثمارات تقترح من طرف جمعيات المهاجرين ويصادق عليها بعد ذلك من طرف لجنة حكومية. ولقد تبنت السلطات هذه المبادرة بعد نجاح التجربة في منطقة صاكاطيكاص. ففي هذه المنطقة، موّل البرنامج عشرات المشاريع في عدة قطاعات: التهيئة الحضرية، جر المياه، تعبيد الطرق، الإضاءة العامة، إصلاح المدارس،...هذه المشاريع مكنت من تحسين ظروف عيش السكان في المناطق المعنية و تقليص نسبة الفقر. المشروع مكن كذلك من نشر الخبرة و المهارة التي اكتسبها مهاجرو المنطقة في الولايات المتحدة.

٢- التجربة الفيليبينية

تبنت السلطات الفيليبينية بالنسبة للمهاجر مفهوما ينبني على مقاربة تسمى "دورة الحياة" وهي تتبنى على ثلاث مراحل تواكب مسار الهجرة والتي تسعى خلالها هذه السلطات إلى المحافظة على حقوق المهاجر: مرحلة ما قبل الهجرة ، مرحلة الهجرة ومرحلة الرجوع وإعادة الاندماج.
يستفيد المهاجرون وأسرهم من تكوين مقتضب حول الجوانب المالية يركز أساسا على قيمة الادخار والاستثمار. وتعمل" لجنة فيليبينيي ما وراء البحار" على تسهيل عودة المهاجرين وإعادة إدماج المهاجرين المؤقتين باقتسام المعارف والمساعدات المالية، كما أنشئ مركز وطني لإعادة الاندماج فتح مراكز له على المستوى المحلي.

وأنشأ الفيليبين صندوقا للضمان الاجتماعي بكلفات ضئيلة للمهاجرين مما يضمن حماية لهؤلاء ولذويهم المقيمين في البلد، ويعتبر هذا النظام نموذجا بالنسبة لباقي الدول الموفدة للهجرة.

وتعتبر تجربة البنوك الفيليبينية رائدة في استقطاب ادخار المهاجرين وعلى رأسها بنك PC Bank الذي، من أجل ضمان وفاء المهاجر، يقدم له مجموع خدمات إضافية تهم تأمين الحياة، تأمين الصحة وتعليم الأطفال. ملائمة هذا العرض لحاجيات المهاجرين أدى إلى توسيع كبير لشبكة هذه المؤسسة.

٣- تجربة المملكة المتحدة

يتميز نموذج المملكة المتحدة بتركيزه على تخفيض كلفات التحويل. من أجل ذلك، أنشئت مجموعات عمل مع الدول الأصل تتكون من ممثلي الإدارة والبنوك الخاصة ومؤسسات عمومية. وقد تمخضت الشراكات المبرمة عن نتائج مهمة:
كانت المملكة المتحدة (ابتداء من سنة ٢٠٠٥) أول دولة في الاتحاد الأوروبي تضع موقعا الكترونيا يقارن كلفات التحويل انطلاقا من هذا البلد ودول أوروبية أخرى في اتجاه ٨٠ بلدا. هذا الموقع يوفر إضافة إلى الكلفات المقارنة، نصائح عملية وتوجيهات حول التحويلات.
منذ انطلاق هذا الموقع، انخفضت الكلفات ب ٥،٦ % بالنسبة لتحويل قيمته ١٠٠ جنيه في اتجاه ١١ بلد وب ٢٨ % في اتجاه الهند[١٤].

٤- التجربة المغربية: جمعية الهجرة والتنمية

تعتبر تجربة جمعية "الهجرة والتنمية " في المغرب تجربة رائدة، فقد نجحت في تفعيل دور المهاجرين في التنمية المحلية. والهجرة والتنمية هي منظمة غير حكومية فرنسية – مغربية لها فرعان في المغرب، تعمل هذه الجمعية في الأوساط المحلية القروية والفقيرة النائية التي ينتمي إليها المهاجرون في منطقة سوس ; وذلك بهدف توفير البنية التحتية من كهرباء وماء صالح للشرب ومؤسسات تعليمية وصحية وطرقات بالاعتماد على المشاركة الأهلية، مما يمكن من استقرار السكان ويحد من هجرتهم. وقد نجحت الجمعية في توفير البنية التحتية لحوالي ٧٠٠ قرية مغربية ضمن مقاربة تشاركية تعتمد خلق جمعيات قروية محلية تعبر عن حاجيات القرية وتتكلف الجمعية بالتأطير والتمويل اعتمادا على تحويلات جماعية وإعانات من موسوسات تمثيلية فرنسية. وتتجه مساهمات هذه المنظمة وفروعها خلال الفترات الأخيرة لانجاز مشروعات مربحة (Khachani,2003) .

٥- التجارب المحلية

في لبنان، تبنى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ووزارة الخارجية اللبنانية والمغتربون اللبنانيون في نوفمبر ٢٠٠٩ مبادرة أطلق عليها " **LiveLebanon"** تهدف إلى تعبئة اللبنانيين في الخارج من أجل تمويل مشاريع تنموية في المناطق الفقيرة من البلاد. وقد أنشئ من أجل ذلك موقع الكتروني (**LiveLebanon.net**)، بواسطته يمكن للمغتربين أن يقدموا هبات لتمويل مشاريع في المناطق التي يرغبون مساعدتها. وكلفة المشاريع المقترحة تتراوح بين ٧٠٠٠ و ٧٠٠.٠٠٠ دولار.

منذ انطلاق البرنامج، كانت ردود الفعل ايجابية وخلال الثلاث أشهر الأولى، تمكن من جمع ٣٥.٠٠٠ دولار، وأهمية هذا البرنامج تأتي من كونه يعطي فرصة للمغتربين اللبنانيين للمساهمة في تنمية بلدهم بواسطة مؤسسة محايدة ليس لها انتماء سياسي أو ديني.

---

[١٤] و على غرار ما قامت به المملكة المتحدة، أنشأت الوكالة الفرنسية للتنمية منذ سنة ٢٠٠٧ موقعا الكترونيا يقوم بنفس المهمة .

وفي مصر، أسس سنة منذ ٢٠٠١ " نظام الإعلام المندمج حول الهجرة" من طرف المنظمة الدولية للهجرة، و قطاع شئون الهجرة والمصريين في الخارج التابع لوزارة القوى العاملة والهجرة بتعاون مع الحكومة الايطالية. يهدف هذا البرنامج إلى تدبير التدفقات الهجرية من مصر، تحسين وضعية المهاجرين وتوجيه التحويلات المالية والمعرفية نحو مصر. وتعتبر هذه المبادرة ووسيلة لتقوية الروابط بين المغتربين المصريين و بلدهم. ويقتضي ذلك تقوية العلاقات مع الجمعيات المصرية في الخارج. ولقد كانت من أهداف هذا المشروع تعميمه إلى باقي دول استقبال المهاجرين المصريين. ونفتقر إلى حصيلة لهذا البرنامج.

وفي الأردن، يجدر التذكير بالمشروع الذي تبنته الحكومة سنة ٢٠٠١ والذي يوفر للمغتربين الأردنيين إمكانية الاستفادة من الضمان الاجتماعي (الشيخوخة، التأمين على الحياة، العجز الصحي) وكذا أسرهم. وأهمية هذا المشروع تأتي من كون نسبة من المهاجرين لا تتمتع بالتأمين الصحي في بلدان الإقامة وقد أنشئت من أجل ذلك مراكز في بعض دول الخليج (الكويت، الإمارات العربية المتحدة،العربية السعودية) (Khouri, 2007).

وكمبادرة خاصة، يجدر التذكير بما تقوم به نـــقـــابة المهندسين الأردنيين التي ينتمي إليها ٨٠% من الألفي مهندس أردني الذين يعملون في الخارج والتي تهدف إلى المحافظة على تواصل هذه الأطر من البلد الأم.

جدول رقم ٣٢
المشروعات التي أنجزتها منظمة الهجرة والتنمية بالمغرب

مجالات التدخلات	*عدد القرى المنتفعة*	*عدد المنتفعين*	*ميزانية مرصودة بالدرهم*
ماء صالح للشرب	٥٥	٢٦.١٨٨	٥.٣٨٤.١٩٤
الكهرباء	١٠٣	٣٥.٧٣١	١٩.٩١٣.٥٠٠
تمكين المرأة	١٦	٦٢	٢.١٦٢.٢٤٠
التعليم	٥٢	١.٤٢٥	٦.١٣٠.١٤٠
الصحة	١٦٤	٤٠.٦٢٣	٦٢٤.٠٠٠
أوراش	٥٠	٥٥٢	٣.٣٧٥.٦٩٤
طرقات	٢٥٥	٧٠.٠٠٠	٣.٦٣٠
نشاطات اقتصادية	–	–	١٢.٤٧٤.٠٠٠
المجموع	٦٩٥	١٧٤.٥٨١	٥٣.٦٦٠.٧٧١

المصدر: جمعية الهجرة والتنمية

VI- الأبعاد والتوصيات

اعتبارا لهذه الأهمية التي بينا أبعادها في الدول الثلاث، يجد المسؤولون في هذه البلدان أنفسهم أمام تحديين: كيف يمكن إنعاش هذه التحويلات أو على الأقل الإبقاء عليها في مستواها رغم أن الاتجاه السائد بالنسبة لبعض فأت المهاجرين وخاصة في لبنان هو الاستقرار الدائم في بلدان المهجر.
كيف يمكن اعتبارا لتردد المستثمرين الأجانب، تحويل هذه الأموال إلى استثمارات تمكن من نقل التكنولوجيا والخبرة المكتسبة في بلدان الإقامة.
إن هذين التحديين يضعان إشكالية الهجرة في قلب العلاقات بين البلدان الأربعة ودول الاستقبال وخاصة في ظل انفتاح اقتصاديات هذه البلدان واندماجها في منطقة للتبادل الحرفي المنطقة.

إن هذه التحديات تضع إشكالية الهجرة في صلب النقاش حول الأبعاد التنموية في المشرق العربي. وعلى هذا الأساس يمكن تقديم التوصيات التالية:

١- بلورة سياسات للهجرة تجعل من هذه طرفا أساسيا في مسلسل التنمية. هذه السياسات يجب أن تحدد أهدافا دقيقة والوسائل التي تمكن من الوصول إلى هذه الأهداف.
٢- تقوية المؤسسات المكلفة بشؤون المهاجرين وتزويدها بالإمكانات المادية والبشرية الكفيلة بتمكينها من القيام بدورها في أحسن الظروف.
٣- خلق أطر للحوار والتشاور مع المهاجرين في البلدان الأربعة لتمكينها من إبداء رأيها ويمكن أن يكون ذلك بمنحهم تمثيلية داخل المؤسسات التشريعية وخلق مجالس عليا للجاليات في الخارج على غرار ما نجده في الكثير من الدول. ويمكن في هذا المجال الاستئناس بالمشروع المغربي: مجلس الجالية المغربية في الخارج.
٤- أمام جسامة النزيف الذي تعرفه هجرة الأدمغة التفكير في اتخاذ الإجراءات الملائمة للحد من هذه الظاهرة والتحسيس بسلبياتها.
٥- خلق دليل لمختلف الكفاءات المشرقية المقيمة في الخارج وتصنيفها حسب الاختصاصات والقطاعات (مقاولون، علماء، خبراء، مسؤولون سياسيون، الخ....).
٦- إنشاء رابطات تضم مختلف هذه الفعاليات.
٧- تشجيع هذه الرابطات على ضخ مدخراتهم واستثماراتهم في أوطانهم الأصلية لدعم جهود التنمية بها.
٨- اتخاذ التدابير الكفيلة بتشجيع التحويلات المالية ومنها:

- توسيع شبكة المصارف والمؤسسات المالية في الدول المضيفة، فعامل القرب من شأنه تحفيز المهاجرين على تحويل ادخارهم إلى البلد الأصل.
- التخفيض من مصاريف التحويل وتخصيص مكافآت وتحفيزات أخرى للحسابات المفتوحة من طرف المهاجرين.
- بلورة إستراتيجية ناجعة لمواجهة منافسة الشبكات البنكية لبلدان الاستقبال وذلك بتقديم خدمات جديدة كفيلة بتعبئة ادخار المهاجرين.
- الاستثمار في الإشهار والتواصل للتعريف بمزايا الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات البنكية.

- إعداد برامج توعية للمهاجرين وأفراد عائلاتهم لتعريف المهاجرين بقنوات التحويلات الرسمية المتعددة وكيفية استثمار هذه التحويلات في المشروعات الإنمائية وعدم قصرها على الخدمات اليومية لهذه الأسر، وذلك بالتعاون مع الشركاء والمنظمات الدولية.
- التحسيس بأخطار التحويلات المالية خارج القنوات الرسمية مما من شأنه أن يمكن من توفير ظروف أمنية مواتية ومحاربة السوق السوداء.
- توظيف أمثل لودائع المهاجرين من طرف المؤسسات البنكية.

٩- القيام بحملات تحسيسية اتجاه المهاجرين لتحفيزهم على المساهمة في المجهود المالي الوطني.

١٠- تحسيس المهاجرين للاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة تلك التي تعتبر فاعلة من أجل التنمية المستدامة.

١١- تحسين مناخ الاستثمار بواسطة الحكامة الرشيدة والتشريعات المحفزة على اعتبار أن أي مستثمر يقيم بداية هذا المناخ قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

١٢- إرساء قواعد سياسة إقليمية فاعلة من أجل فك العزلة عن المناطق الفقيرة والتي تشكل في غالب الأحيان قواعد موفدة للهجرة والعمل على استثمار الأموال المودعة محليا في تنمية هذه المناطق وذلك بتخصيص مكافآت للمستثمرين في هذه المناطق وتوفير بنوك للمشاريع تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة على حدة.

١٣- العمل على خلق مرصد للهجرة في المنطقة. إجراء دراسات مسحية متخصصة حول الأثر الكلي على الاقتصاد (زيادة معدلات الاستثمار، توفير فرص عمل، خفض معدلات الفقر،...)

١٤- تنمية إمكانيات التعاون جنوب- جنوب بين الدول المشرقية الأربعة.

الخاتمة

بالنسبة للدول المشرقية، فإن الهجرة تطرح عدة تحديات. فتحت وطأة السياسات الهجرية المتبناة من طرف الدول المتوسطية فان الظاهرة تقتضي بلورة مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار انعكاساتها الاقتصادية على البلدان الموفدة. إن الاكراهات التي تواجهها هذه البلدان وضرورة تحصيل نمو قوي ومستدام، يقتضي تعبئة جميع الموارد الداخلية والخارجية من أجل دعم الإنتاج.

ومما لاشك فيه أن التحويلات المالية تشكل موردا رئيسيا من العملة الصعبة بالنسبة للدول الأربعة والحفاظ على هذا المورد هو مسألة حيوية لدعم التنمية في هذه البلدان. والأمر هنا لا يقتصرعلى التحويلات بل كذلك الاستثمارات. وفي هذا السياق يشكل بروز نماذج جديدة من المهاجرين تستثمر في عدة قطاعات قي دول الاستقبال فرصة بالنسبة لهذه الدول. وبديهي أن الارتباط العاطفي والثقافي لهذه الصفوة لا يكفي لتحفيزها على الاستثمار في البلدان الأصل ولدى يجب دعم ذلك بتحفيزات ذات طابع اقتصادي مع خلق مناخ ملائم للاستثمار. وهذا يقتضي بداية مراجعة إدراك دور المهاجر الحالي والمحتمل من طرف جميع المؤسسات. فهذه يجب أن تنظر إلى هؤلاء باعتبارهم فاعلين وشركاء يدعمون المجهود التنموي.

على ضوء الأبعاد المستقبلية للاقتصاديات المشرقية ما من شك أن ذاك يظل الطريق الأمثل الذي من شأنه أن يجعل من الهجرة وسيلة للتنمية ومن المهاجر فاعلا أساسيا في إنعاشها.

ملاحق

تحويلات المهاجرين المصريين
١٩٧٧-٢٠٠٩
(بملايين الدولارات)

1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
928	1 773	2 214	2 696	2 181	2 439	3 666	3 963	3 212	2 506	3 604	3 770	3 293
			1990	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
			4284	4 054	6 104	5 664	3 672	3 226	3 107	3 697	3 370	3 235
			2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009[e]**
			2 852	2 911	2 893	2 961	3 341	5 017	5 330	7 656	8 694	7 800

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

تحويلات المهاجرين الأردنيين
١٩٧٣-٢٠٠٩
(بملايين الدولارات)

1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
			45	75	167	411	470	521	601
1980	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
794	1 033	1 082	1 110	1 237	1 022	1 184	938	895	627
1990	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
499	448	844	1 040	1 094	1 441	1 702	1 819	1 624	1 752
2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009[e]**
1 845	2 011	2 135	2 201	2 330	2 500	2 883	3 434	3 794	3 650

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

تحويلات المهاجرين اللبنانيين
١٩٩٠-٢٠٠٩
(بملايين الدولارات)

1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
1 818	1 895	2 016	2 050	2 165	1 225	1 225	1 225	1 225	1 402
2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009[e]**
1 582	2 307	2 544	4 743	5 591	4 924	5 202	5 769	7 180	7 000

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

تحويلات المهاجرين السوريين
١٩٧٧-٢٠٠٩
(بملايين الدولارات)

1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
92	636	901	774	436	411	387	321	350	323	334	360	430
			1990	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
			385	350	550	352	535	339	313	238	220	198
			2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009[e]**
			180	170	135	889	855	823	795	824	850	827

المصدر : World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

مقارنة تطور التحويلات المرسلة في الدول الأربعة

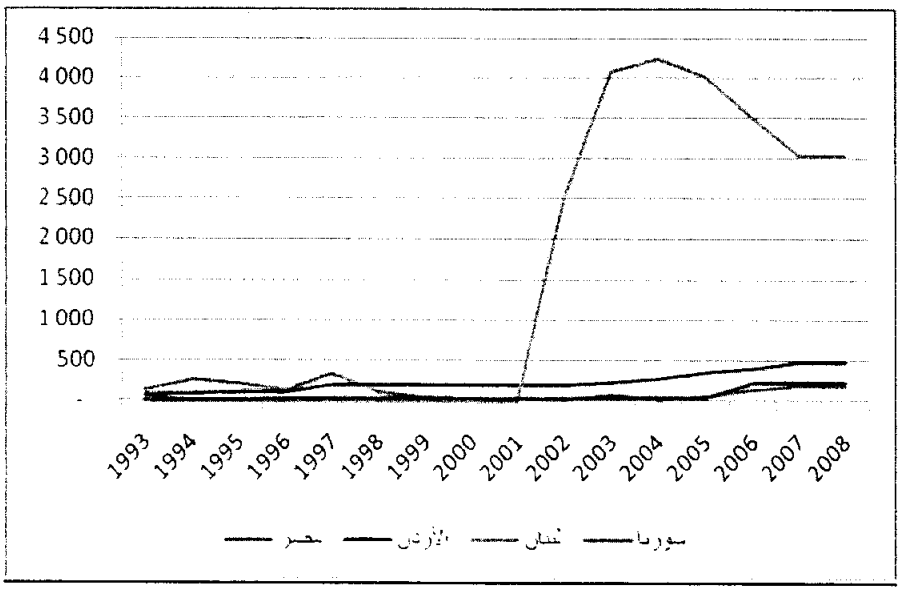

المصدر.: اعتمادا على قاعدة معطيات البنك الدولي

مقارنة التحويلات الواردة والمرسلة في مصر (بالدولار الأمريكي)

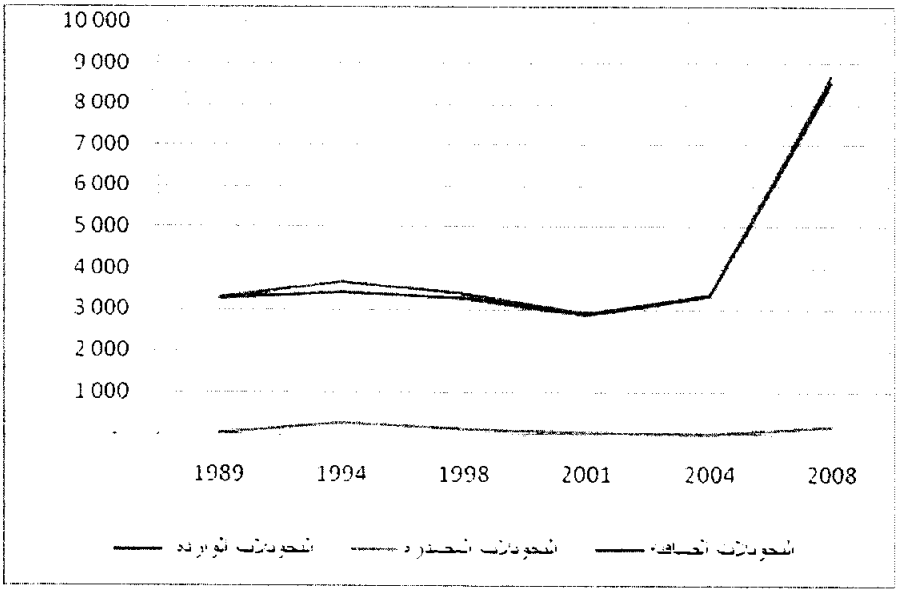

المصدر.: اعتمادا على قاعدة معطيات البنك الدولي

مقارنة التحويلات الواردة والمرسلة في لبنان (بالدولار الأمريكي)

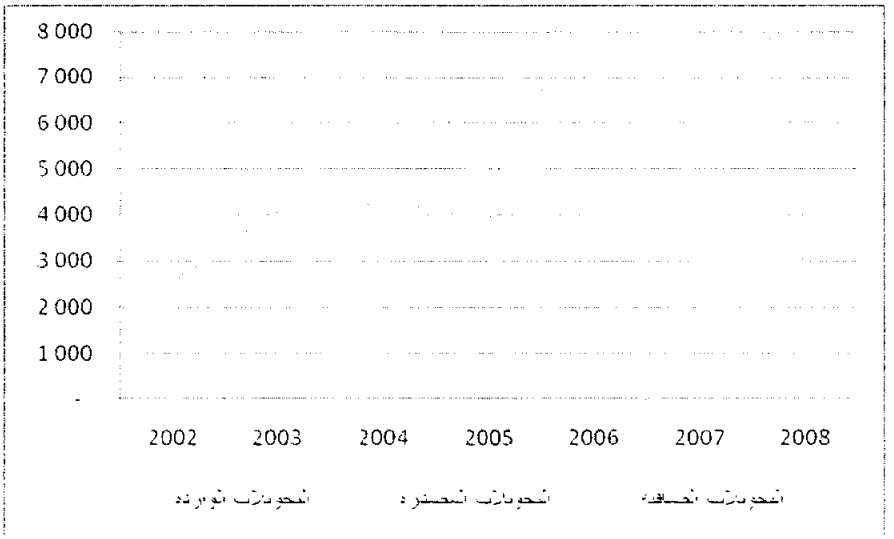

المصدر: اعتمادا على قاعدة معطيات البنك الدولي

مقارنة التحويلات الواردة والمرسلة في الأردن (بالدولار الأمريكي)

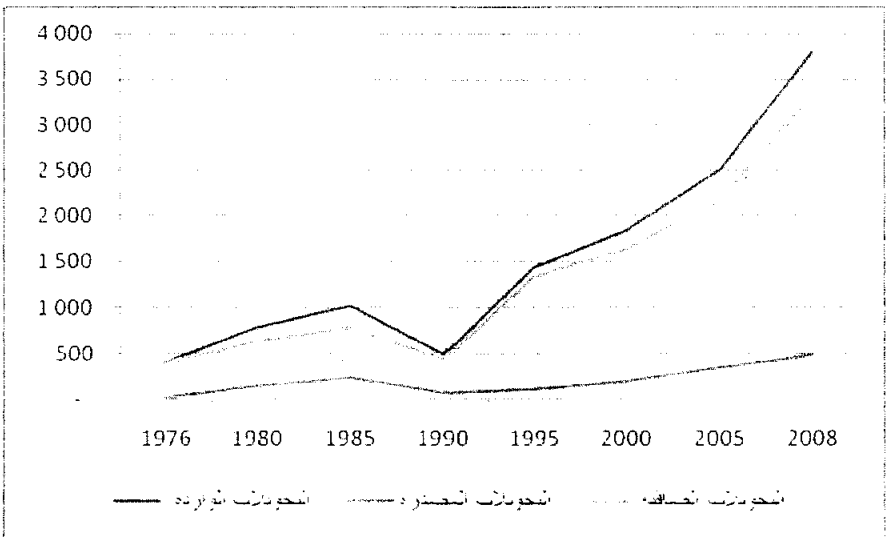

المصدر: اعتمادا على قاعدة معطيات البنك الدولي

مقارنة التحويلات الواردة والمرسلة في سوريا (بالدولار الأمريكي)

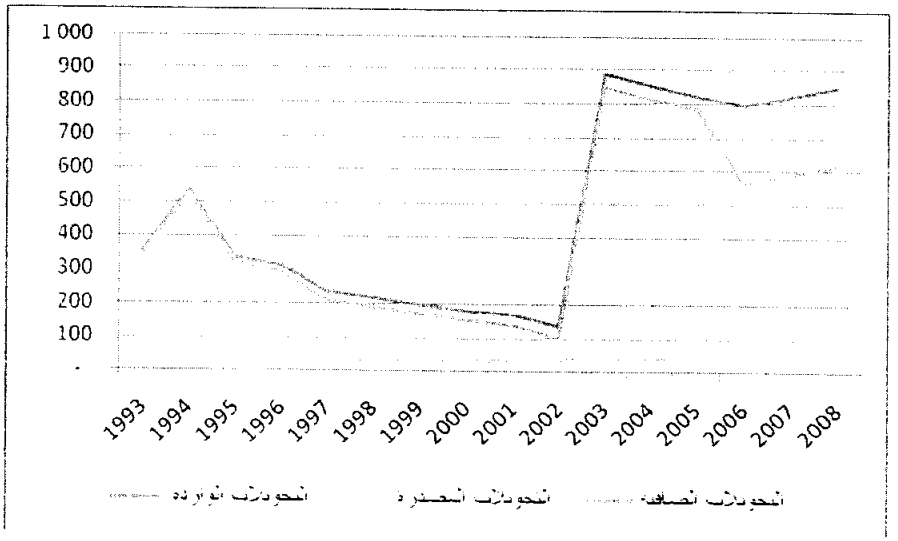

المصدر: اعتمادا على قاعدة معطيات البنك الدولي

نصيب الفرد من التحويلات الرسمية بمصر
٢٠٠٨-١٩٧٧
(دولار أمريكي)

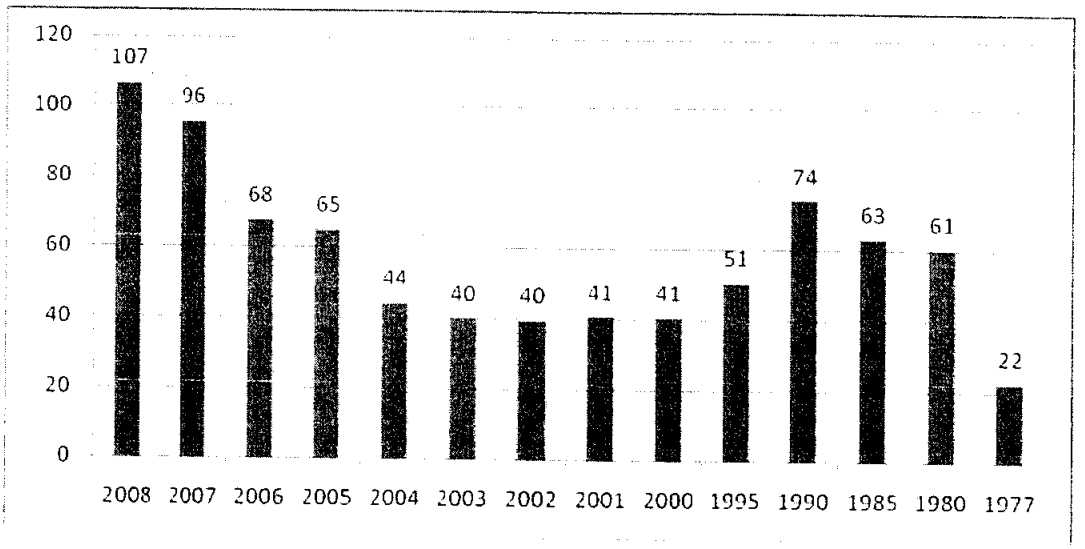

المصدر: قاعدة معطيات البنك الدولي و قسم السكان بالأمم المتحدة،
World Population Prospects: The 2008 Revision

نصيب الفرد من التحويلات الرسمية بالأردن
١٩٧٥-٢٠٠٨
(دولار أمريكي)

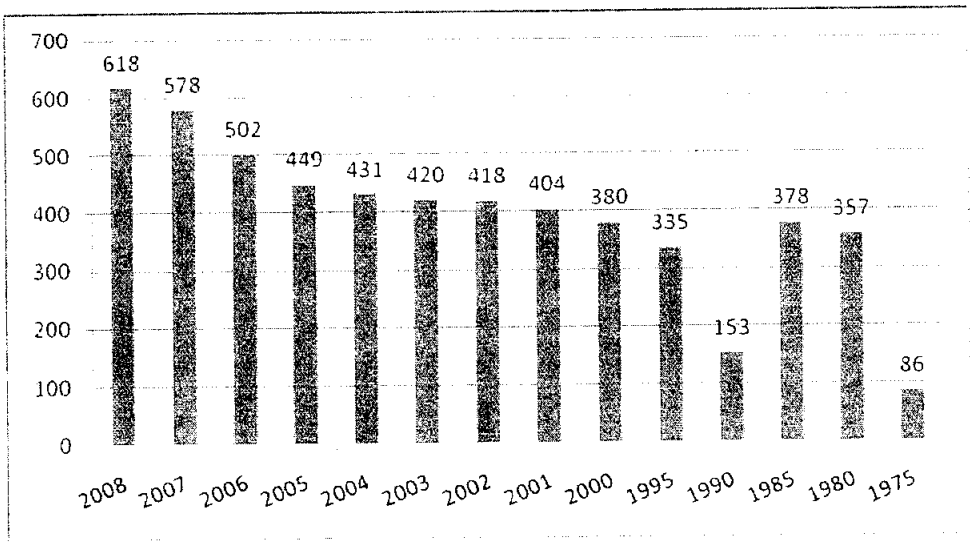

المصدر : قاعدة معطيات البنك الدولي وقسم السكان بالأمم المتحدة،
World Population Prospects: The 2008 Revision

Transfert per capita au Liban, en dollar US, 1977-2008

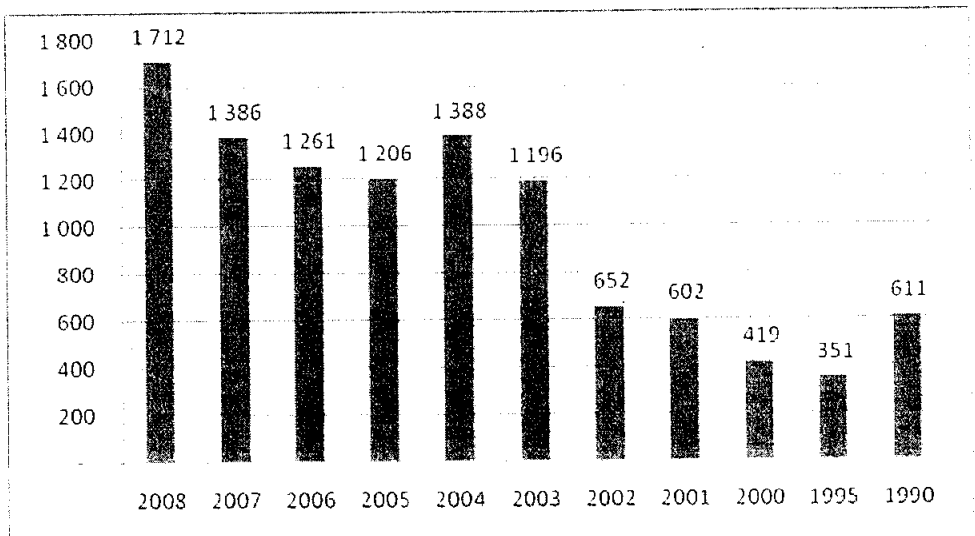

المصدر : قاعدة معطيات البنك الدولي و قسم السكان بالأمم المتحدة،
World Population Prospects: The 2008 Revision

نصيب الفرد من التحويلات الرسمية بسوريا
١٩٧٧-٢٠٠٨
(دولار أمريكي)

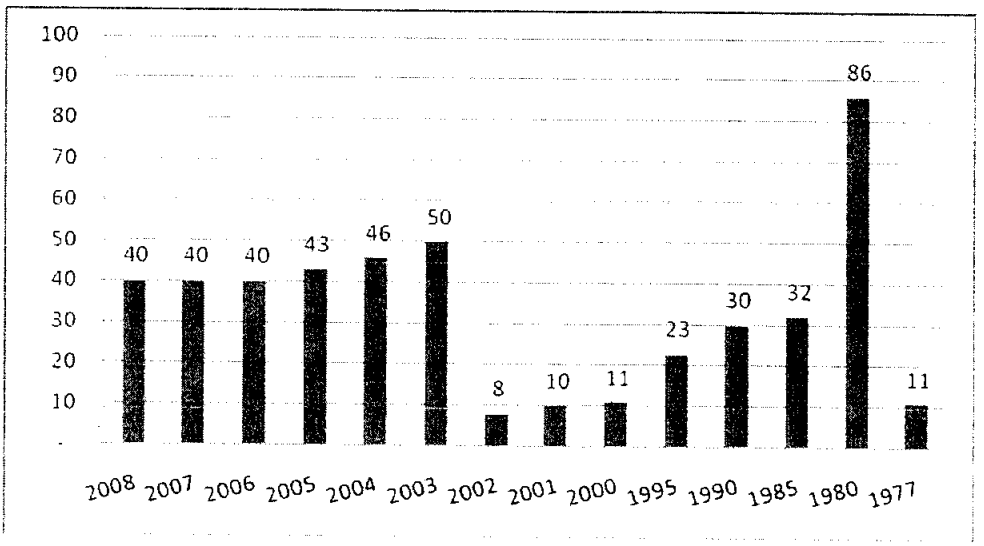

المصدر : قاعدة معطيات البنك الدولي و قسم السكان بالأمم المتحدة،
World Population Prospects: The 2008 Revision

نسبة التحويلات الرسمية إلى الدين الخارجي

2007	2006	2005	2004	2003	2000	1995	1990	1985	1980	
25,1	18,2	16,7	10,7	10,1	9,8	9,6	13,0	8,9	14,1	مصر
41,0	36,0	32,5	28,9	26,4	25,1	18,8	6,0	25,9	42,5	الأردن
23,4	21,7	22,0	25,2	25,5	16,1	41,3	102,2			لبنان
	12,2	12,6	4,5	4,6	0,8	1,6	2,2	3,2	21,8	سوريا

Source : calculs sur données de la Banque mondiale (*World Development Indicators 2009*)

Bibliographie

Abi Samra, Marwan (2010) : L'émigration libanaise et son impact sur l'économie et le développement. ILO. 2010

Adams, Jr., R., 1991, "The Effects of International Remittances on Poverty, Inequality and Development in Rural Egypt", Research Report 86. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Al Khouri R., 2007, "Aspects of Migration and Development in Jordan", Paper Prepared for the Migration and Refugee Movements in the Middle East and North Africa, The Forced Migration & Refugee Studies Program The American University in Cairo, Egypt, October 23-25, 2007.

Barendse J. et al., 2005, *Study on improving the efficiency of workers' remittances in Mediterranean Countries*, European Investment Bank and ECORYs, Rotterdam.

Bel-Air (de) Françoise, 2003, « Migrations internationales et politique en Jordanie », *Revue européenne des migrations internationales*, 19(3), (http://remi.revues.org/index2651.html).

Collyer M., 2004, « The Development Impact of Temporary International Labour Migration on Southern Mediterranean Sending Countries: Contrasting Examples of Morocco and Egypt", Working Paper T6, Sussex Centre for Migration Research.

Cortes R., 2007, "Remittances and Children's Rights: An Overview of Academic and Policy Literature", Division of Policy and Planning Working Papers, Unicef.

Courbage Y., 2009, « Emigration et société dans le Liban contemporain », INED (France).

El-Sakka M.I.T, 2007, "Migrant Workers' Remittances and Macroeconomic Policy in Jordan", *Arab Journal of Administrative Sciences*, 14(2).

El-Sakka, M.I.T. (2004) "Following the Flow of Remittances in the Middle East", Chapter 13 in Wilson S. R. (ed.), "Beyond Small Change: Making Migrants' Remittances Count", Inter-American Development Bank.

Fargues P. (dir), 2009, *Migrations méditerranéennes – Rapport 2008-2009*, CARIM Mediterranean Migration Report 2008-2009, Robert Schuman Center for Advanced Studies, San Dominico di Fiesole, European University Institute.

Fargues P. (dir), 2005, *Migrations méditerranéennes – Rapport 2005*, CARIM Mediterranean Migration Report 2005, Robert Schuman Center for Advanced Studies, San Dominico di Fiesole, European University Institute.

Finger H. and Hesse H., 2009, "Lebanon—Determinants of Commercial Bank Deposits in a Regional Financial Center", IMF Working Paper n° 09195.

Elbadawy A., Assaad R., 2009, "Impact of International Migration and Remittances on Child Schooling and Child Work: The Case of Egypt", rapport dans le cadre du programme "Labor migration from North Africa: Supporting Policies to Maximize Benefits for Exporting and Importing Countries" (Banque mondiale et Commission européenne).

ESCWA, 2007, *International Migration ad development in the Arab Region, Challenges and Opportunities*, United Nations, New York.

Fares, L. M., "Remittances of labour migrants in the Arab region: characteristics and impact", E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/5 - UN/POP/EGM/2006/7.

FMI, 2009, Lebanon: 2009 Article IV Consultation and Assessment of Performance Under the Program Supported by Emergency Post-Conflict Assistance—Staff Report, IMF Country Report No. 09/131.

FEMISE, 2005, *Syria Country Profile: The Road Ahead for Syria*, Economic Research Forum et Institut de la Méditerranée, Marseille.

Iskander N., 2005, « Pratique sociale et projet productif : l'expérience *Tres por uno* (Trois pour un) au Zacatecas, Mexique », in OCDE, 2005, *Migrations, transferts et développement*, Paris, OCDE, p. 265-281.

Jennequin H., Rabaud I., Unan E., 2008, "Remittances and Catching up of Southern Mediterranean Countries", Document de travail.

Kanaan T.H, Hanania M.D., 2009, "The Disconnect between Education, Job Growth, and Employment in Jordan", Middle East Youth Initiative.

Kasparian C. 2009, « Liban : la dimension démographique et économique des migrations », in Fargues (ed.), p. 149-154.

Kawakibi S., 2009, *La gestion de la migration en Syrie: une perspective globale*, CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2009/13, Institut universitaire européen.

Kawakibi S., 2008, « Migration circulaire des Syriens : état et perspectives », CARIM, Note d'analyse et de synthèse 2008/16.

Khawaja, M (2002): Internal migration in Syria: Findings from a national survey, FAFO, Norway.
Mohamed Khachani: Les Marocains dans les pays arabes pétroliers. Publication de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations. Rabat. 2008.

McCormick B., Wahba J., 2001, "Overseas Work Experience, Savings and Entrepreneurship Amongst Return Migrants to LDCs", *Scottish Journal of Political Economy,* vol. 48 (May), pp. 164-178.

Nassar, H. 2005. "Migration, transfers and development in Egypt", Analytical and Synthetic Notes 2005/1 - Political and Social Module, Cooperation project on the social integration of immigrants, migration, and the movement of persons, Florence: European University Institute in cooperation with European Commission.

Nassar H., 2009a, "Migration and Financial Flows: Egypt in the MENA Region", CARIM Research Report 2009/20, Robert Schuman Center for Advanced Studies, San Dominico di Fiesole, European University Institute.

Nassar H., 2009b, "Egypt: The Demographic and Economic Dimensions of Migration", in Fargues (2009), p. 71-77

Nassar H, 2008, "Temporary and Circular Migration: The Case of Egypt", CARIM Analytic and Synthetic Notes 2008/09, Robert Schauman Center for Adavanced Studies, San Domenico di Fiesole, European University Institute.

OCDE, 2009, *Perspectives économiques de l'Amérique latine 2010*, OCDE, Paris.

PNUD, 2009, *Rapport mondial sur le développement humain 2009*, New York, UNDP.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2009, *International Migration, 2009 Wallchart* (United Nations publication, Sales No. E.09.XIII.8).

Zaqqa N., 2001, *Jordanian Migration,* (cité par Bel Air, 2003).

Zohry A., 2009, "The Development Impact of Internal Migration: Findings from Egypt", International Union for the Scientific Study of Population, XXVI IUSSP International Population Conferenc, Marrakech.

Wahba Jackline (2003). Does International Migration Matter? A Study of Egyptian Return Migrants. Regional Conference on Arab Migration in a Globalize World, Cairo, Egypt

Wahba J., Zenou Y., 2009, "Out of Sight, Out of Mind: Migration, Entrepreneurship and Social Capital", IZA Discussion Paper No. 4541.

هبة نصار (١٩٩١) العمالة العائدة، مشروع معلومات سوق العمل ١٩٩٨، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة.